



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور الرقمنة في رفع التحصيل الجبائي

– دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي –

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص:

إشراف الأستاذة:

د. زواري فرحات سليمان

إعداد الطلبة:

✓ البشير زغدي

✓ كمال طواهرية

✓ محمد الحافظ بيكي

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. أحمد نصير
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. زواري فرحات سليمان
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. بشير بن موسى

الموسم الجامعي: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



دور الرقمنة في رفع التحصيل الجبائي

- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي -

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص:

إشراف الأستاذة:

د. زواري فرحات سليمان

إعداد الطلبة:

✓ البشير زغدي

✓ كمال طواهرية

✓ محمد الحافظ بيكي

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. زواري فرحات سليمان
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	

الموسم الجامعي: 2023/2022

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

حبيبنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم:

فالشكر أولا لله الذي بنعمته تتم الصالحات، يسعدنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور زواري فرحات سليمان على تفضله بالإشراف على عملنا

وإرشادنا طيلة البحث

كما نتقدم بمجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتنا في قسم الاقتصاد

المخلصين على الجهود المبذولة من أجلنا طيلة سنوات الدراسة

ونتوجه بفائق الاحترام والتقدير إلى كل من ساعدنا وأرشدنا


في هذه الدراسة ولو بالشيء القليل



الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى من كان ينتظر نجاحي ويحثني على العلم والاجتهاد
وكان السند القوي بعد الله، كما تمنيت وجوده في يومي هذا "أبي الغالي" تغمده الله برحمته، وإلى من أكملت
مسيرته وكانت الداعم بعد رحيله "أمي الغالية" حفظها الله، وإلى كل اخوتي واصدقائي كل باسمه.

محمد الحافظ بيكي



الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واله ومن وفي
أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطة في مسيرتنا الدراسية
بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد النجاح بفضلته تعالى مهاده للوالدين الكريمين
حفظهم الله وادامها نوارا لدربي
وإلى زوجتي الكريمة وأبنائي وإلى اخوتي واخوتي وكل الاصدقاء كل باسمه.
عائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخوة واخوات.

البشير زغدي

الاهداء

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الثبات و أعاننا على اتمام هذا العمل المتواضع

هي ذي ثمرة الجهد أهديها الى:

أمي العزيزة اطل الله في عمرها.

أبي الغالي حفظه الله.

أخوتي و أخواتي.

وكل من ساندي في انجاز هذا العمل.

كمال طواهرية

ملخص الدراسة

الملخص:

تعد الرقمنة من أهم التحولات الحديثة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، خاصة بعد الموجة الكبيرة من التطورات التي أحدثتها في الإدارات، خاصة الإدارة الجبائية، حيث ساهمت في تحسين الحصيلة الجبائية والكشف عن التهرب الضريبي بشكل أكثر فعالية ولذلك، كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث عن دور الرقمنة في رفع التحصيل الجبائي.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والذي يبرز السرد التاريخي لنشأة وتطور الرقمنة، والمنهج الوصفي والذي يتطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها في الجانب النظري من أجل توضيح مفاهيم رقمنة الإدارة الجبائية وتشكيل نظرة علمية حول التحصيل الجبائي، وتم أيضاً استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، حيث شملت الدراسة مديرية الضرائب بولاية الوادي، كما أنه لغرض جمع المعلومات تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 50 موظف على مستوى مديرية الضرائب لولاية الوادي. ولتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 25)). وخلصت هذه الدراسة إلى أن موظفي مديرية الضرائب يدركون أهمية ودور الرقمنة في الإدارة الجبائية، وأنها تؤدي إلى زيادة التحصيل الجبائي.

وبناء على هذه النتائج تم تقديم مجموعة اقتراحات من أجل الإسهام في تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الجبائي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، التحصيل الجبائي، التهرب الضريبي.

:Abstract

Digitization is one of the most important modern transformations that must be taken into account, especially after the large wave of developments it brought about in administrations, mainly tax administration, as it contributed to improving tax revenue and detecting tax evasion more effectively. Therefore, the main objective of this study was to investigate the role of digitization in tax collection. In this study, it was relied on the historical approach, which highlights the historical narrative of the emergence and development of digitization, and the descriptive approach, which deals with the various concepts of the subject and explains its dimensions in the theoretical aspect in order to clarify the concepts of tax administration digitization and form a scientific view on tax collection. A case study approach was also used on the applied side, as the study included the tax center in El Oued state. Designing a questionnaire and distributing it to a sample of 50 employees at tax directorate of EL Oued state. To achieve the objectives of the research and data analysis, the statistical program (SPSS 25) was relied upon. This study concluded that the employees of the tax center are aware of the importance and role of digitization in tax administration, and that it leads to an increase in tax collection. Based on these results, a set of proposals was presented in order to contribute to the application of digitization of tax administration and its role in tax collection.

Keywords:

Digitization, fiscal administration, tax collection, tax evasion.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	شكر وعرهان
-	الإهداء
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول والأشكال
أ - ز	مقدمة عامة
الفصل الأول: الادبيات الدراسة	
6	تمهيد:
7	المبحث الأول: الرقمنة والتحصيل الجبائي
7	المطلب الأول: الرقمنة والإدارة الجبائية
21	المطلب الثاني: ماهية التحصيل الجبائي
29	المبحث الثاني: علاقة الرقمنة بالتحصيل الجبائي
29	المطلب الأول: الرقمنة وتسهيل علاقة الدافعية الضرائب بالخدمة الجبائية
30	المطلب الثاني: التحول الرقمي للإدارة الجبائية
32	المطلب الثالث: دور الرقمنة في تعزيز التحصيل الجبائي
35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
35	المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتحصيل الجبائي والرقمي
36	المطلب الثاني: الدراسات التي درست فعالية العلاقة بين الرقمنة والتحصيل الدراسي
40	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
41	تمهيد:
42	المبحث الأول: لمحة حول المديرية ومركز الضرائب لولاية الوادي

42	المطلب الأول: نشأة وتعريف مديرية الضرائب لولاية الوادي
43	المطلب الثاني: هيكل ومهام مديرية الضرائب
49	المطلب الثالث: تعريف الضرائب CDI لولاية الوادي
49	المطلب الرابع: مهام وهيكل الضرائب
54	المبحث الثاني: مراحل واعداد استمارة الدراسة الاستبانه
55	المطلب الأول: تحضير الاستمارة الاستبيان
56	المطلب الثاني: هيكل الاستمارة الاستبيان
59	المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان
74	خلاصة الفصل
75	الخاتمة العامة
79	قائمة المراجع
80	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
52	الجدول رقم 01: يبين الصورة النهائية للاستبيان
53-52	الجدول رقم 02: عدد الاستبيانات الموزعة المستبعدة و المستردة الصالحة للدراسة
55	الجدول رقم 03: اختبار درجة الثبات
56	الجدول رقم 04: توزيع فئات المتوسط الحسابي ودلالاتها لمقياس ليكارت الخماسي
59	الجدول رقم 05: توزيع العينة حسب الجنس
60	الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب العمر
60	الجدول رقم 07: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
61	الجدول رقم 08: توزيع العينة حسب الوظيفة
62	الجدول رقم 09: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية
64	الجدول رقم 10: نتائج تحليل اجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول
66	الجدول رقم 11: نتائج تحليل اجابات أفراد العينة على المحور الثاني
68	الجدول رقم 12: نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
39	الشكل رقم 01: هيكل المديرية الولائية للضرائب
50	الشكل رقم 02 : هيكل مركز الضرائب CDI لولاية الوادي
61	الشكل رقم 03: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
62	الشكل رقم 04: توزيع العينة حسب الوظيفة
63	الشكل رقم 05: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

مقدمة عامة

يشهد العالم اليوم تحديات كبيرة في ظل ثورة المعلوماتية والانترنت، مما يعكس التطور المتسارع في كافة المجالات، وتغير أنماط التعامل على مستويات مختلفة، وفتح آفاق واسعة لتطوير مختلف الإدارات، والعمومية منها، الأساليب التقليدية إلى تبني المفاهيم الحديثة وتغيير أنماط التعامل باستخدام تكنولوجيا رقمنة بالتحول من المعلومات والاتصال.

إن تطبيق الإدارة الالكترونية في مختلف دول العالم له تأثير كبير في رفع مستوى أداء الإدارة وتحقيق الكفاءة والفعالية في مختلف القطاعات وعرفت من جهتها الجزائر محاولات عديدة لإنجاح عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية في شتى الميادين والقطاعات، سعيًا منها لتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب، الذي يستخدم الأنظمة الالكترونية والتقنيات الحديثة في عملية التحصيل الضريبي، كونه يكتسي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

ولقد حظيت المديرية العامة للضرائب باعتبارها طرفًا هامًا في القطاع المالي بالعديد من الإنجازات الفعلية في إطار مشروع رقمنة الإدارة الضريبية، من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية والتشغيل الآلي لجميع الإجراءات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل الجبائي والرقابة الجبائية لهذا سعت المديرية العامة للضرائب لاستحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تتمثل أساسًا في الموقع الإلكتروني للمديرية للضرائب، والبوابة الإلكترونية "جبائتك"، وتطمح من خلالها إلى تطوير عملية الرقابة الجبائية وزيادة الحصيلة الجبائية من مكافحة جميع أشكال التهرب الضريبي وبالتالي إحداث إصلاح عام للنظام الجبائي.

أولاً: إشكالية البحث

نتيجة لتذبذب وتدني مداخيل العامة من الجباية البترولية خلال السنوات الأخيرة، عدم القدرة على تغطية جميع النفقات العمومية، مما استوجب ضرورة القيام بإصلاحات في قطاع الجباية وعصرنته وإعادة هيكلة مصالحه من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة خلق الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة الحصيلة الجبائية للإدارة الجبائية بولاية

الوادي؟

من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ هل يوجد تطبيق للرقمنة في الإدارة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية الوادي؟

✓ هل اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى الى زيادة التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الوادي؟

✓ هل يوجد إثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي؟

✓ ما هو واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية؟

✓ ما هو واقع التحصيل الضريبي في الجزائر؟

✓ ما مدى مساهمتها في زيادة الحصيلة الجبائية؟

ثانيا: فرضيات البحث

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سنحاول التأكد من صحتها من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع وتستخدم الإدارة الضريبية الرقمنة في مختلف تعاملاتها، لكنها ليس لديها الوسائل الكافية لذلك.

✓ يوجد تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية الوادي.

✓ اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى الى زيادة التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الوادي.

✓ يوجد إثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي.

✓ تساهم الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي.

✓ اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى إلى زيادة التحصيل الضريبي.

ثالثا: أهمية الموضوع

يكتسي هذا الموضوع التحصيل الجبائي أهمية كبيرة على اعتباره يمثل مداخل الدولة، كما تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة هامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب، من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية أو خاصة، فهي تعد شرطا أساسيا في معادلة كسب الثقة بين هؤلاء الشركاء ورفع مستوى التحصيل الضريبي، وتحقيق العدالة الجبائية.

رابعا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على أبعاد موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومحاولة فهمه، والإلمام بجميع المفاهيم المرتبطة

به؟

- الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات الاتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية.
- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.
- التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية.
- إبراز الرقمنة الجبائية وآليات تطبيقها.
- إبراز تأثير على الرفع من الحصيلة الجبائية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن طرحها كالتالي:

1. الأسباب الذاتية: يمكن حصرها فيما يلي:

- الميل الشخصي والاهتمام بالموضوع الرغبة في دراسته والتعرف على حيثيات، كونه موضوع العصر.
- ارتباط موضوع البحث بتخصص.
- الرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي والجانب النظري فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي في المساهمة في التحصيل الضريبي.

2. الأسباب الموضوعية: نذكر من بينها:

- الاهتمام المتزايد بالبحوث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي مست كل الجوانب، وسيطرت الرقمنة على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب؛
- إبراز مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة الضرائب لولاية الوادي.
- إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول موضوع، وجعله الدراسة مرجع للأبحاث المستقبلية.

سادسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والإمام بكافة جوانب الموضوع، تم الاعتماد على المنهج التاريخي والذي يبرز السرد التاريخي لنشأة وتطور الرقمنة، والمنهج الوصفي والذي يتطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من الدراسة وتتمثل في دراسة حالة مديرية الضرائب الوادي وتأثير الرقمنة على الحصيلة الجبائية، وتم الاعتماد في ذلك على برنامج spss ومخرجاته.

سابعاً: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث يتطرق الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية للدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى الرقمنة والتحصيل الجبائي، وفي المبحث الثاني يستعرض علاقة الرقمنة بالتحصيل الجبائي، أما المبحث الثالث يتطرق إلى الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني مدى تأثير الرقمنة على التحصيل الجبائي لإدارة الضرائب بولاية الوادي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى لمحة حول مديرية ومركز الضرائب لولاية الوادي، أما المبحث الثاني يبرز مراحل اعداد استمارة الدراسة، وفي المبحث الثالث الدراسة الاحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة والانتشار السريع للإنترنت برزت عدة انعكاسات على طبيعة عمل المؤسسات، أجبرتها على التكيف ومواكبة هذه التطورات والانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية، وهذا بغرض تحسين جودة خدماتها من خلال تقليص الإجراءات وتبسيط نماذج العمل مما يضمن تحقيق الدقة والشفافية والسرعة في إنجاز الأعمال.

والإدارة الجبائية الجزائرية كغيرها من الإدارات تسعى إلى مواكبة هذه التطورات في مجال الإدارة، وهذا من خلال مختلف الخدمات الإلكترونية التي تقدمها للمكلفين لزيادة رضاهم وتحسين التزاماتهم الجبائية.

المبحث الأول: الرقمنة والتحصيل الجبائي

تعتبر الرقمنة الجبائية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، ومن خلال رقمنة النظام الجبائي وتحديثه تسهل عملية الرقابة الجبائية بحيث يتيح هذا التحديث دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية المرقمة مما يسهل عمل الإدارة والمدقق معا.

المطلب الأول: رقمنة الإدارة الجبائية

سعت أغلب الدول إلى تبني فكرة الإدارة الإلكترونية كمحاولة منها لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية، والجزائر بدورها أعطت أهمية لفكرة الإدارة الإلكترونية، وعملت على تطبيقها في مختلف الإدارات، الأنظمة والقطاعات الاقتصادية، كل هذا في سبيل رقمنة الإدارة الجبائية.

الفرع الأول: ماهية الرقمنة

تعتبر الرقمنة الجبائية وسيلة فعالة في تطوير النظام الجبائي، إذ تعتبر أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة وبالتالي فرضت لتحسين جودة الخدمات الجبائية واستخدام البيانات العامة والشخصية، وأيضا دعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي . إن نشأة الرقمنة في العالم والنظام الجبائي قد مرت بالعديد من المراحل، فهي العلم التكنولوجي الجديد الذي لا ينتهي من الاكتشاف والتجديد والإضافة من أجل الامتثال وتسهيل الحياة العملية .

وقد اكتسبت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات وأصبحت حلم العديد من الدول في إدخالها كعمود في طريقة العمل بها، وذلك لامتيازها بالعديد من العوامل وخاصة نجاحها في النظام الجبائي، وقد كان لهذا الأخير عدة أسباب

ودوافع للجوئه إلى الرقمنة من أجل تحقيق العديد من الأهداف، فرقمنة النظام الجبائي ساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة، عن طريق ضبط المصالح الجبائية بالرفع من حصيلة الجبائية بأقل جهد وفي أقل وقت ممكن¹. في ظل ثورة المعلومات، أصبح من الصعب السيطرة على التدفق الهائل للمعلومات بالطرق التقليدية، ولكثرة المصالح في ظل التكنولوجيا الحديثة، أوجبت تعامل أكثر من زبون في نفس الوقت وبنفس الوثائق أحياناً، وهذا لا توفره بيئة العمل الورقي، فالتعامل في البيئة الورقية لا يتعدى اثنين في وقت واحد، كما أنها عرضة للضياع والتلف ومن هنا ظهرت لنا بيئة أخرى مختلفة وهي الرقمنة .

أولاً: نشأة الرقمنة

ظهرت الرقمنة منذ عام 1679 عندما طور "فريد فيلهلم ليبنتز" أول نظام ثنائي على الإطلاق، قام بعد ذلك بتأليف كتاب يُعرف باسم "شرح الأنظمة الثنائية" في عام 1703 لمساعدة الآخرين على فهم النظام الثنائي، في عام 1755، كتب "صموئيل جونسون"، وهو رائد آخر في النظام الثنائي، كتاباً لشرح النظام الثنائي منظور أوسع، ووصفه بأنه طريقة حسابية فريدة تستخدم تقدماً بسيطاً مشابهاً للطريقة التي استخدمها الصينيون منذ آلاف السنين .²

فيما يلي بعض المعالم الهامة في تاريخ الرقمنة:

- 1956 قدمت شركة IBM الأقراص المغناطيسية وبيانات الوصول العشوائي " باستخدام 305 "RAMAC", "RAMAC 650" (محاسبة ذاكرة الوصول العشوائي)، والتي تم استخدامها لأول مرة في نظام حجز الخطوط الجوية المتحدة، تضم كل واحدة منها 350 وحدة تخزين على القرص، والتي تزن طنًا واحدًا وتوفر سعة إجمالية تبلغ 5 ميغا بايت أي ما يعادل تقريباً سيارة ميتسوبيشي ميراج، وملف صورة عالية الدقة مقاس 4 x 3 بوصة .

صدر البيان الصحفي لشركة IBM الذي أعلن عن "RAMAC أن" المعاملات التجارية ستتم معالجتها بالكامل فور حدوثها هذا ما يجسد قيمة الرقمنة، والتي كانت ولا تزال معالجة أسرع وأكثر كفاءة. 1960 كي لا يتفوق عليها منافسها، أطلقت شركة الخطوط الجوية الأمريكية نظام Sabre لحجز الرحلات، والذي عالج 84000 مكالمات هاتفية في اليوم وخرن 807 ميغابايت من الحجزات، وجداول الرحلات، وجرى المقاعد .³

¹ حسن جعفر الطائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية 2013 ، ص 143 .

² حسن جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 144.

³ نفسه ، ص 146 .

- 1968 بدأت مكاتب الولايات المتحدة في استخدام تسجيلات الفهرسة المقروءة آليا (مارك)، تم تنفيذ مشروع مارك التجريبي الأولي بواسطة مكتبة الكونجرس وتضمن نقل بيانات الفهرسة لحوالي 16000 عنوان إلى أشرطة مغناطيسية يمكن قراءتها آليا لتسهيل التوزيع .
- بحلول نهاية يونيو من عام 1968، تم توزيع حوالي 50000 سجل لاستخدامها في إنتاج منشور الكتب وبطاقات الفهرس وأدوات المكتبة الأخرى، بينما تم إدخال ماكينات "cashpoint" السلائف المبكرة لأجهزة الصراف الآلي (ATMS) في لندن قبل ما يقرب من عقد من الزمان¹ .
- سمح تطوير التكنولوجيا الرقمية لبنوك الادخار السويدية بالبدء في اختبار النقطة النقدية الشبكية في عام 1968 للاتصال بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالبنك والملفات الرقمية، وتقديم تجربة مستخدم أكثر اكتمالاً، حيث يمكنهم الآن أيضاً التحقق من أرصدة حساباتهم وسحب مبالغ مختلفة دون التفاعل مع صراف بشري 1971.² قبل تعميم أجهزة القراءة الإلكترونية والكتب الإلكترونية بوقت طويل، تم إطلاق مشروع "جوتنبرج" بهدف جعل الأعمال الخالية من حقوق الطبع والنشر متاحة إلكترونياً للجميع، وأدخل مؤسس المشروع نص إعلان استقلال الولايات المتحدة في حاسوب مركزي في جامعة إلينوي"، مستهلاً اتجاهها لرقمنة المستندات الذي يستمر مع بعض التطورات الرئيسية حتى يومنا هذا.³
- 1979 أطلقت "Fedex" نظام العملاء والعمليات والخدمات عبر الإنترنت، وقامت "COSMOS" برقمنة إدارة الأشخاص والحزم والمركبات وسيناريوهات الطقس في الوقت الفعلي، مما يسمح بتحديثات غير مسبقة في حالة التسليم .
- 1984 لأول مرة سأل مكتب الإحصاء الأمريكي المستجيبين عن استخدامهم لأجهزة الكمبيوتر في المنزل في ذلك الوقت كان 8 من جميع الأسر الأمريكية تمتلك جهاز كمبيوتر شخصي، بحلول عام 2016، بلغ 89% من الأسر الأمريكية عن امتلاكها لأجهزة الكمبيوتر (بما في ذلك الهواتف الذكية)، وكان لدى 81% اتصال إنترنت واسع النطاق .

¹ صالح لبعير، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليتها على الاتصال داخل المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2020، ص 34.

² صالح لبعير، المرجع السابق، ص 36.

³ Exela technologie, Matt, Tarpey, A Brief History of Digitization, 2020

- 1991 تم إطلاق أول شبكة خلوية G2 في فنلندا، باستخدام الإشارات الرقمية بدلاً من الإرسال التناظري بين الهواتف المحمولة والأبراج الخلوية زادت شبكات G2 من سعة النظام وأدخلت خدمات بيانات في ذلك الوقت مثل الرسائل النصية، والتي من شأنها أن تصبح واحدة من أكثر أشكال الاتصال انتشاراً في العقود القادمة .
 - 1994 ربما في أول معاملة تجارية إلكترونية على الإطلاق، تم تقديم طلبات عبر الإنترنت من بيتزا_هت .
 - 2003 للمرة الأولى، تجاوزت المدفوعات الإلكترونية النقد والشيكات كأسلوب الدفع المفضل للمستهلكين الأمريكيين، وقد ساهم ذلك في الطلب المتزايد لبطاقات الخصم كخيار للدفع.
 - 2004 أطلقت "Technologies Exela" الإصدار الأول من المسحات الضوئية للشركات "DocuScan" ، والتي تطورت إلى خط "IntelliScan" للمسحات الضوئية التي تتضمن تقنية التعرف الضوئي على الأحرف المدججة وبرامج استخلاص البيانات الذكية، حيث يعد "IntelliScan" حالياً أحد أسرع منصات المسح في العالم .
 - 2012 بعد ما يقرب من 20 عاما من من البيع عبر الإنترنت تجاوزت مبيعات التجارة الإلكترونية السنوية تريليون دولار في جميع أنحاء العالم لأول مرة .
 - 2014 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم 3 مليارات .
 - 2020 دخلت "Mastercard" و "Exela" في شراكة لإطلاق حل Request-To-pay ، والذي أصبح الأول من نوعه في UK.PAY ، تتيح هذه التقنية قدرًا أكبر من الاتصالات والمرونة لكل من دافعي الفواتير والدافعين من خلال خدمة مراسلة آمنة وموحدة¹ .
- لقد كان التحول الرقمي أحد أكثر الاتجاهات ثباتًا وشهرة على نطاق واسع والتي شكلت أكبر تحديات لعصر الحديث، وأصبحت تكنولوجيا التعلم الآلي وتحويل المستندات الورقية إلى أصول رقمية بالكامل، أسرع وأسهل من أي وقت مضى وبدرجة متزايدة من الدقة .

ثانيا: تعريف الرقمنة

الرقمنة هي أحد أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات، إذ بفضلها استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات، وإتاحتها وهي تمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية² .

¹ Exela technologie, Matt, Tarpey, ABrief History of Digitization,2020

² صالح لبعير، المرجع السابق ، ص 41.

1-**التعريف لغوي:** رقم السلعة: رَقْمُهَا، عَلَمُهَا بعلامة تدلّ على صنفها وثمنها.

رقم الصفحات: أعطاهما أعدادًا متسلسلة، أو وضع فيها علامات التّرقيم.¹

رقم: رَقْمُ الكتابِ والثوب: رَقْمُهُ.²

التّرقيم: علامات اصطلاحية توضع في أثناء الكلام أو في آخره، كالفاصلة، والنقطة، وعلامتي الاستفهام والتعجب .

2-**التعريف اصطلاحى:** الرقمنة هي العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى

شكل رقمي، سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر.³

3-**التعريف الإجرائي:** الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات والوثائق على اختلاف أشكالها، الشكل الورقي

الذي يدركه وإلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي الرقمنة هي عملية يتم من خلالها ترميز شيء حقيقي مادي ملموس إلى البيانات الرقمية بحيث يمكن إدارته بواسطة جهاز كمبيوتر بدوره رقمي بطبيعته، والنمذجة والتعديل والاستفادة منها لأغراض أخرى مختلفة، لدورها أو وظيفتها الأصلية .

تشير الرقمنة بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات النظرية وترميزها لأصفار حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها ومعالجتها وإرسالها معلومات .

كما تعرف أيضا على أنها " عبارة مختصرة، تصف عملية صنع نسخة إلكترونية من كائن أو حدث " العالم الحقيقي"، مما يتيح تخزين الكائن وعرضه ومعالجته على الكمبيوتر ونشرها عبر الشبكات أو شبكة الويب العالمية، قد تلتقط الصورة باستخدام ماسح ضوئي أو كاميرا رقمية.⁴

وتعمل الرقمنة على تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تحفظ الوسائط الرقمية وتحميها من أخطار التلف والضياع مقارنة بالورقية منها، والتي تتعرض لأخطار عدة، وتوفر المساحات أثناء التخزين في أقراص مضغوطة أو أقراص رقمية، وتسمح الرقمنة باقتسام المعلومة في نفس الوقت من قبل آلاف الأشخاص من خلال شبكات الانترنت كما تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع عند تحويل المواد الرقمية إلى شكل رقمي، إضافة إلى توصيل المعلومة للمستفيد دون التدخل البشري، وكذا الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص أو إتاحتها

1 المعجم: مختار الصحاح.

2 المعجم: المعجم الوسيط.

3 سامح زينهم وعبد الجواد، خدمات معلومات البرامج الوكيلّة الذكيّة بوابة المكتبات، مصر، 2006، ص 69.

4 Bloomberg, Jason, Digitization, And Digital Transformation: Confuse them At Your Peril

2018, p. 6

على الشبكة بهدف تغطية التكلفة بالهامش لضمان استمرار، العمليات وبما أن الرقمنة عملية تحويل للبيانات فهي تتطلب المال والمواد الأساسية والآلات واليد العاملة.¹

الفرع الثاني: ماهية الرقمنة الجبائية

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف رقمنة الإدارة الجبائية أولا ثم نتطرق إلى أهمية رقمنة الإدارة الجبائية ثانيا ثم نحاول التعرف على خصائص رقمنة الإدارة الجبائية ثالثا وأهداف رقمنة الإدارة الجبائية رابعا ثم نتطرق في الأخير إلى دوافع رقمنة الإدارة الجبائية خامسا.

أولا: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية نتطرق إلى تعريف رقمنة الإدارة، بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى لمفهوم رقمنة الإدارة والإدارة الالكترونية .

1- تعريف رقمنة الإدارة:

وتعرف على أنها: الاستغناء عن المعاملات الورقية واحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة الى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا.² وتعرف كذلك بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة."³ كما تعرف بأنها: "هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطل هذا المعنى حتى الأمور الإدارية."⁴ وتعرف أيضا: " لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الأنترنت فحسب، بل يشمل المحاول الدائمة للحصول على أجود خدمة في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الإلكترونية غير تقليدية في أي مكان وزمان دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص."⁴

¹ سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/ 2006، ص82.

² علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 32.

³ نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية"، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2009، ص: 158.

⁴ محمد سمير أحمد، "الإدارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2009، ص: 25.

وهي أيضا "استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة¹."

2- تعريف رقمنة الإدارة الجبائية:

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها: استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الجبائي.

وتعرف كذلك أنها: الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية²."

وتعرف كذلك رقمنة الإدارة الجبائية على أنها "استغناء هذه الأخيرة عن مختلف التعاملات الورقية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني ومتسلسل، من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة"³.

ثانيا: أهمية رقمنة الإدارة الجبائية

تظهر أهمية الإدارة الجبائية من خلال أحداث عملية الرقمنة في النقاط التالية: ⁴

- تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين؛
- تسهيل إجراءات الاتصال بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات.
- الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب.

¹ عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"، مجلة صوت القانون)، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، الجزء 1، العدد 7، 2017، ص ص: 62-63.

² قنص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادى الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص: 218.

³ حسن جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 148.

⁴ عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 65.

- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية والارشفة وريح أماكن التخزين.

- تقديم الخدمات للمكلفين بصورة مرضية خلال 24 ساعة على 24 ساعة.

- تعميق مفهوم الشفافية والبعد على المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال الجبائية .

- اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية .

كما هناك ما يرى ان أهمية رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في ¹ :

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيضه.

- تعزيز وترشيد الإجراءات الجبائية.

- تبسيط إجراءات تسيير وتفعيل الضريبة.

ثالثا: خصائص رقمنة الإدارة الجبائية

تقدم رقمنة الإدارة الجبائية وجها آخر مغاير لوجه الإدارة العادية وتعتبر أداة فعالة في جميع العمليات خلال الوقت

الحاضر، وتتمثل خصائص رقمنة الإدارة الجبائية في خصائص الإدارة الالكترونية والتي تتمثل في ² :

1-السرعة والوضوح: إن كثير من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخت وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضيا بفعل التحول الى أسلوب الإدارة الجبائية الإلكترونية، والتي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية إنجازا لمعلومات. ففي ظل الإدارة الإلكترونية لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها الى وقت طويل .

2-عدم التقيد بالزمان والمكان: من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية انه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تقيد في عملها بزمان معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الانترنت او عبر أجهزتها المنتشرة، كما أن شبكاتها الداخلية ليست بالحاجة الى مباني ضخمة لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي عبارة عن مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات .

3-إدارة المعلومات: لا تقوم الإدارة الجبائية الالكترونية على ممارسات الافراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك

¹ قناص علي، زين يونس، مرجع سابق، ص 222.

² شيلي أحلام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2020، ص ص: 14، 15 .

البرامج ما يتيح للمراجع انجاز معاملاته عبر شاشاتها وازرارها وتبسيطها له بدرجة اشبه بالتعليمية. كما تهتم بإدارة الملفات وليست الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها البعض على أرفف أرشيف الإدارة، ولا يعني هذا ان الإدارة الجبائية الالكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات بل تضمن لها وسائل حفظ الأمانة .

4-المرونة الجبائية: الالكترونية مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل امكانها للاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعددة بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة الجبائية على تقديم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارة التقليدية¹ .

5-الرقابة المباشرة والصادقة: ومن خصائص الإدارة الجبائية الالكترونية انه أصبح بإمكانها ان تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية ان تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الجبائية تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها باطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الافراد في الإدارة التقليدية بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين تنصور إدارتين .

6-السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات الجبائية المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة وعدم اتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ الى تلك المعلومات، فعلى الرغم من الوضوح و الشفافية اللذين تتمتع بهما الإدارة الجبائية الإلكترونية إلا ان هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الجبائية الالكترونية على الإدارة التقليدية، اذ ان قدرتها على الإخفاء و السرية أعلى، ولديها أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول الى اسرارها و ملفاتها المحجوبة أمر بالغ الصعوبة.

7- إدارة بلا ورق: حيث تتميز الإدارة الجبائية الإلكترونية كونها إدارة خالية من الأوراق بحيث تمكن من سهولة الحصول على الأشياء بسرعة وتوفر مساحة باستخدام قاعدة البيانات السهلة تضم مختلف ملفات المؤسسات الحكومية الخاصة.

¹ شيلي أحلام، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

8- معالج لتحسين الأداء بشكل فعال: حيث ان الإدارة الجبائية التي تقوم على نظام تكنولوجي يكون لها القدرة على معالجة جميع المشاكل بشكل أسرع مقارنة بالطرق التقليدية التي يديرها الانسان بمفرده. حيث يضم النظام التكنولوجي كل وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين ونظام الشبكة والتشغيل نظام قاعدة البيانات اللازم.¹

رابعا: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية الى مجموعة من الأهداف من خلال التحول الى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال:
- المساهمة في تخفيض الحصاص التي تتمثل مستحقات ضريبة للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الجبائي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.

- الامام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة او خصوصياته.
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الجبائي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية، أو الانشغالات بحسن الاستقبال، وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الجبائي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
- المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريجات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الجبائي الأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقيق في المعلومات الجبائية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- انشاء مراكز اتصال بين المصالح الجبائية والمكلفين، إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريجات عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- المسح الضوئي للتصريجات الورقية وتجميعها في بنك معطيات.
- انشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.²

¹ Raouya Abderrahmane, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôt, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014, P: 02.

² قنص علي، المرجع السابق، ص 228.

خامسا: دوافع رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل أهم دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في :

1 - كثرة عدد الهياكل الإدارية: تعاني الإدارة الجبائية من كثرة عدد الهياكل الإدارية وتمثل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل الى إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية الى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2- تدهور وضعية الهياكل الإدارية: إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

3- استفعال ظاهري الغش والتهرب الجبائي واتساع حجم الاقتصاد الموازي: لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الجبائي، وهذا ما سبب خسارة للخزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم.

وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامها الرقابية لمحاربة ظاهري الغش والتهرب الجبائي والتي تنخرن بالاقتصاديات الوطنية، وكذا عجز الترسانة القانونية لوحدها عن معالجة هاته الآفتين، أصبح من الضروري عصرنة إدارة الضرائب من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الجبائية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الجبائي.¹

4 - الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات

¹ بوزيان فيصل محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد، 21 العدد1، 2021، ص: 154 .

التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.¹

ويمكن أيضا تلخيص أهم الدوافع التي أدت إلى رقمنة الإدارات الجبائية في النقاط التالية:

- كثرة الشكايات بالنسبة للتحصيل الجبائي، وهذا الأمر الذي أدى إلى الارتياح وعدم الشفافية وهذا ما يؤدي إلى فقدان النظام الجبائي قيمته.
- غياب التنسيق الكامل للمعلومات والتفاعل بين مختلف المديرات الأمر الذي زاد من صعوبة تحديد دخل الأفراد وأصولهم.
- غياب الإحصاء الجبائي الصحيح للوعاء، لوجود رغبة في عدم دفع الضرائب بسبب بيروقراطية قاتلة على مستوى هذه الضرائب، وهذا ما يستوجب القضاء عليها وعلى جميع التلاعبات.
- نقص الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع والمستورد.²

المطلب الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التحصيل الجبائي في الفرع الأول أهداف وأهمية عملية التحصيل الجبائي في الفرع الثاني

الفرع الأول: تعريف التحصيل الجبائي

التحصيل الجبائي يعتبر العملية الأخيرة للجبائية التي تأتي بعد تحديد الوعاء وتحديد دين الضريبة وتصنيفه من طرف الإدارة، لذلك تعددت تعاريف التحصيل الجبائي بين التعاريف الفقهية والقانونية كالاتي في الفرعين التاليين:³

¹ حراش إبراهيم، عصنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021، ص: 167.

² بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص: 297.

³ جامع أحمد، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني التحليل الإقتصادي الكلي، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص125.

أولاً: التعريف الفقهي للتحصيل الجبائي

هنالك عدة تعاريف فقهية للتحصيل الجبائي نذكر منها: أن التحصيل الجبائي هو الهدف الذي تطمح إليه الإدارة الجبائية من خلال إتباع طرق التحصيل قيمة الدين، حيث تعد هذه العملية هي الأخيرة بعد تحديد قيمة الجبائي، وبالتالي يتم نقل الجبائي من ذمة المكلف إلى خزينة الدولة.¹ كما أن بعض الفقهاء عرفه على النحو التالي: قيام الإدارة المالية بجميع العمليات الضرورية للإستيفاء الإيرادات الضرورية من المكلفين وايداعها لخرينة الدولة، وبذلك تكون عملية التحصيل قد شكلت المرحلة التنفيذية والأخيرة من مراحل تنفيذ الواردات العمومية.² كما يعرف أنه هو العملية القاضية بإبراء ذمة الأفراد إتجاه الخزينة العمومية، وبذلك فهو يعتبر المرحلة المحاسبية التي تلزم المحاسب بالتكفل بسند التحصيل بعد مراقبة شرعية وبعدها تفاضي مبلغ الضريبة المبين في السند ملتزماً بما يلي:

3. - المبلغ المحدد قانوناً في السند.

- تاريخ الاستحقاق.

- العقوبة المترتبة عن عدم التسديد في الأجل المحدد.

ثانياً: التعريف الإصطلاحي للتحصيل الجبائي

بالرجوع إلى القانون رقم 21 / 90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية نجد أن المشرع الجزائري عرف التحصيل على أنه: "الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي".⁴

الفرع الثاني : أهداف وأهمية عملية التحصيل الجبائي

تسعى الدولة من وراء عملية التحصيل الجبائي إلى تحقيق عدة أهداف، وكذلك فإن له أهمية بالغة في العديد من المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذين الفرعين .

¹ جامع أحمد ، المرجع نفسه، ص130 .

² مهدي محفوظ، علم المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي ، ط4، دار الكتب ، القاهرة، 2005، ص 339

³ زينب عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 190.

⁴ شبيطة هاني محمد حسن ، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية و ضمانات المكلفين، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008، ص 12.

أولاً: أهداف التحصيل الجبائي

- تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة حيث تزود الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتغطية مختلف النفقات العامة وتسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل:¹
- 1- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.
 - 2- تحصيل الضريبة سنوياً كونها من أهم إيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها.
 - 3- منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقرها الدولة.²
 - 3- كما أن بواسطة التحصيل تستطيع المصالح المؤهلة قانوناً تحويل المبالغ الجبائية المتأتية من أموال وممتلكات المدينين إلى خزينة الدولة.
 - 4- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأفضل الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات والتخفيضات.³
 - 5- إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل.
 - 7- إخضاع بعض من السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب عديدة ومرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.⁴

ثانياً: أهمية عملية التحصيل الجبائي

تبرز أهمية عملية التحصيل الجبائي في :

¹ شبيطة هاني محمد حسن، المرجع السابق، ص 13.

² وكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 76

³ محرز محمد عباس، إقتصاديات الجباية و الضرائب، ط3، دار هومة للنشر و الطباعة، الجزائر، 2003، ص 20.

⁴ يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية- للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - للفترة 2003-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص 8-9.

- 1- تعد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.¹
- 2- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سلفاً، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل.²
- 3- إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.³
- 4- عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي من ناحية التمويل.
- 5- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

الفرع الثالث: طرق التحصيل الجبائي

يتم التطرق في هذا المبحث إلى طرق التحصيل الجبائي، لذلك قسم المبحث إلى مطلبين:

أولاً: التحصيل الودي

هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري العمل بها، وذلك بتوجه المعني من تلقاء نفسه إلى إدارة الضرائب ليقوم بدفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وذلك في الآجال المحددة⁴، وقد حددت مذكرة المديرية العامة للضرائب رقم 167 المؤرخ في 2 ماي 1995 أحكام التحصيل الودي للضريبة، حيث أوجبت على القابض توجيه استدعاءات ودية للمكلفين بالجبائية قصد تسوية ديونهم الجبائية، وقد ركزت هذه الأخيرة على فكرة إعلام الجمهور وتعليق الأحكام التنظيمية الجديدة في مجال إجراءات التحصيل الجبائي في مقر البلدية والأماكن العامة ومقر المصالح الجبائية، كما عملت على وضع رزنامة زمنية بهدف حث المكلف على الالتزام والتقيّد بها، أما في حالة عدم الالتزام بالاستدعاء الأول توجه الإدارة استدعاءً ثاني في حدود 5 أيام لتسوية وضعية الضريبة.⁵

¹ وكواك عبد السلام، المرجع السابق، ص 76.

² المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام: الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 78.

³ العلي عادل، المالية العامة و القانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، دار اثراء، الأردن، 2011، ص 172.

⁴ العمري زينب، النظام القانوني للتسوية النزاع الحضري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 21.

⁵ يحي لخضر، المرجع السابق، ص 18.

وعليه سوف نتطرق إلى طرق التحصيل، ثم إلى أساليب التحصيل الودي.

1: طرق التحصيل الودية:

طرق التحصيل الودية هناك أربع طرق أوجدها المشرع بهدف القيام بعلية التحصيل على أكمل وجه وهي:

- التحصيل الودي يكون بنظام التصريح وهذا الأخير له نوعان:

- النظام الشهري بالمداخل: يودع لدى مكتب الدراسات أو مقابلة الإنجاز قبل 20 من كل شهر.

- نظام التصريح السنوي بالمداخل: يؤديه المكلف مرة كل سنة.

أ- التحصيل المباشر والتحصيل غير المباشرة

وسنتطرق إلى هذه العناصر ببعض التفصيل:

1- التحصيل المباشر: طريقة تعهدها الإدارة وذلك بعد حصرها للعناصر الخاضعة للضريبة وتقديرها لها، فالمكلف

هذا يلتزم بدفع الضريبة مباشرة إلى الجهة الجبائية المختصة¹، وكقاعدة عامة يلتزم هذا الأخير بما عليه من ضرائب من تلقاء نفسه ودون مطالبة الإدارة له بأدائها، وتعتبر هذه الطريقة أكثر شيوعا.

2- التحصيل غير المباشر: فيعتبر بمثابة استثناء من الأصل (التحصيل المباشر) ففيه يدخل شخص ثالث غير

المكلف ليدفع مبلغ الضريبة الإدارة الضرائب وذلك بشرط استرجاعها وتحصيلها فيما بعد من المكلف وهذا ما نجده في الضرائب على الدخل.²

ب- التحصيل الزمني والتحصيل الفوري:

1- التحصيل الزمني: نلاحظ أنه في أغلب الحالات التحصيل الجبائي يأخذ مدة زمنية معينة بعد الفعل المولد

للضريبة حتى يشرع في تنفيذه، والنقطة الحساسة التي يتميز بها هذا النوع من التحصيل تلك المدة الزمنية الفاصلة

بين الفعل المولد للضريبة والتحصيل النقدي لهذه الضريبة فيما يخص طولها وقصرها، وهذا التحصيل يسمى أيضا

بالتحصيل الممدد.³

¹ نور عبد الناصر وعدس نائل حسن وعلبان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2008، ص 327

² حسام فايز أحمد عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الجبائي، أطروحة لنيل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2001، ص 40

³ داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، 2006/2005، ص 25.

2- التحصيل الفوري: يكون في وقت محدد من الفعل المولد للضريبة، ويلاحظ هذا جليا فيما يخص حقوق التسجيل التي يتم دفع قيمتها بمجرد انعقاد أو تسجيل العقد الذي يخص العملية، كما نجد هذا النوع من التحصيل في حالة حقوق الطوابع، الطوابع على جوازات السفر، رخص السياقة... الخ.

ثانيا : التحصيل الجبري

1- تعريف التحصيل الجبري:

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، حدد القانون لها عدة إجراءات غير الطرق والأساليب العادية ألا وهي الطرق الجبرية، ولكن يسبق هذه الإجراءات سلوك إداري هام يتمثل في توجيه إنذار إلى المعني⁽¹⁾، ويمكن أن يصل امتياز الإدارة إلى مخاطبة الغير الذي له علاقة دائمة مع المكلف وذلك بإشعاره وتهدف من وراء ذلك دائما إلى تحصيل ما لها من ديون مع المكلف، كما يمكنها أن تلجأ إلى إجراء الغلق المؤقت للمحل التجاري، وإن لم تتمكن من استيفاء دينها كذلك تلجأ إلى الحجز ثم البيع بالمزاد.

وهي وسيلة فعالة هدفها إجبار المتهاونين على تأدية واجباتهم الجبائية فيدفعون بفضله كل ما عليهم من مبالغ، فتسترجع الدولة بذلك كل أموالها لدي المكلفين، بالتالي يتم اللجوء إلى الإجراءات الجبرية في حالة عدم نجاح الإجراءات الودية للتحصيل، ويشتمل التحصيل الجبري على الغلق المؤقت للمحل التجاري، إضافة إلى الحجز على البضائع والمعدات وغيرها من الممتلكات سواء المنقولات أو العقارات، وفي الأخير إجراء البيع الذي يقع على هذه المحجوزات في حال عدم رضوخ وتسديد المدين لديه في مرحلة الحجز وبذلك تضمن الإدارة تحصيل معظم ديونها إضافة إلى العديد من الإجراءات التي ستفصلها لاحقا.²

2- إجراءات التحصيل الجبري:

تتمثل إجراءات التحصيل الجبري بداية بإنذار المكلف ثم للإدارة الحرية التامة في اختيار الإجراء التالي سواء بالغلق المؤقت، أو بالحجز ثم البيع بالمزاد فلم يحدد المشرع أي منهما هو الأسبق.³

- الإنذار: هو سلوك قانوني تحضيري سابق لكل الإجراءات الجبرية، حيث يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذار إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب، ويبين في هذا الأخير حصة الضريبة المطلوب أدائها وكذا شروط الاستحقاق وتاريخ الشروع في التحصيل ومن بين شروطه نجد:

¹ صالح العبد، المرجع السابق ، ص 23.

² داودي محمد، المرجع السابق ، ص 29.

³ نفسه ، ص 83

- وجوب إرفاقها بحوالة الخزينة محررة سلفاً¹.

- إرسال الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم في ظرف محتوم². وبعد إتمام هذه الإجراءات دون رد المكلف يمكن لإدارة الضرائب أن تلجأ إلى الإجراءات التنفيذية³.

- إشعار الغير الحائز (وضع اليد على أموال المكلف):

تلجأ الإدارة إلى استعمال طريق إشعار الغير الحائز (مدين المكلف) بهدف تحصيل دينها الجبائي، وذلك بمجرد تحديد مقداره وحلول أجاله القانونية ومثال ذلك إشعار الشيك والحسابات، وإن لم تتمكن الإدارة من استيفاء حقها بعد استعمالها لهذا الإجراء وذلك لمدة أقصاها 8 أيام تلجأ مباشرة إلى الحل الثاني ألا وهو إجراء الحجز، ولهذا الإجراء صلاحية بالنسبة للشخص الطبيعي، وأربع سنوات بالنسبة للشخص المعنوي للمكلف، وقد تمت الإشارة إلى هذا الإجراء في مواد متعددة لكن ذلك دون القيام بتعريفه أو ذكر أحد شروطه.

- الغلق المؤقت:

لقد منح المشرع إدارة الضرائب هذا الامتياز الحفاظ على أموال الخزينة العمومية فتقوم بإجراء الغلق في حالة تعذر التحصيل الودي وهذا ما نصت عليه المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية،⁴ ويشترط فيه عدة شروط منها:

- توجيه تنبيه: فيبلغ المعني بعد يوم كامل من تاريخ وجوب الاستحقاق

- عدم تجاوز المهلة المحددة قانوناً: وهي ألا يتجاوز مدة 6 أشهر.

- أن يتم تبليغ الخلق من طرف عون المتابعة أو عن طريق محضر قضائي.

- وجوب تنفيذ هذا القرار في مهلة 10 أيام إبتداءاً من تاريخ التبليغ بشرط عدم تحرر المكلف من دينه الجبائي ، أو أنه لم يكتب سجلاً يوافق عليه قابض الضرائب صراحة خلال مدة 10 أيام.⁵

- الحجز:

الحجز هو وضع أملاك المكلف الممتنع عن التسديد بيد إدارة الضرائب، وفور حجز الإدارة لممتلكاته يفقد هذا الأخير حرية التصرف في أملاكه المحجوزة⁶

¹ المادة 144 ، من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2020 ، المرجع السابق .

² المادة 291 ، من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المرجع السابق .

³ صالحى العيد، المرجع السابق، ص 236.

⁴ المادة 146 ، من قانون الإجراءات الجبائية ،لسنة 2020 .

⁵ المادة 146 ، المرجع نفسه .

⁶ صالحى العيد، المرجع السابق، ص 239.

- البيع:

يعتبر البيع الإجراء و الوسيلة الأخيرة بيد إدارة الضرائب، ولا يمكن أن يحدث إلا بعد المرور بإجراء الحجز، بالتالي فهو إجراء للمتابعة نصت عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، ويخص مباشرة الحجز التنفيذية فهي المرحلة الوحيدة السابقة لعملية البيع، وذلك بعد التبليغ الرسمي لهذا الأمر للمحجوز عليه ويكون التبليغ من طرف المحضر القضائي¹، فعند الاقتضاء يجوز القيام بالبيع المنفرد لإحدى أو لكل العناصر المادية المكونة للمحل التجاري المحجوز، لكن يجب الحصول أولاً على الترخيص² المذكور في المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث يمنح لقبض الضرائب رخصة البيع من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامها لكن هذا لا يكون إلا بعد أخذ رأي المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية، أما في حالة مرور 30 يوماً دون الحصول على هذا الترخيص من هذه الهيئات يمكن لمدير المؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب حسب الحالة أن يرخص لقبض الضرائب المباشر بمتابعة البيع، لكن بالنسبة للمواد أو السلع سريعة التلف يمكن الشروع مباشرة في البيع المستعجل بناءً على ترخيص من المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية.³

عملية البيع تستوجب إتباع عدة إجراءات نذكر منها ما يلي: الإعلان (الإشهار) الذي نصت على أحكام الإعلان الفقرة الثانية من المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث يكون البيع بعد 10 أيام من إصاق (نشر) الإعلانات، ويكون الإعلان وفق عدة شكليات.⁴

- رسو المزاد :

يعني هذا الإجراء أن يرسو المزاد على الأمن الأعلى المعروض والذي يجب أن يساوي أو يفوق ثمن التقدير المقترح، والقبض هو من يعد محضر البيع، وتسلم نسخة منه للمشتري ولصاحب العمارة حيث يشغل المحل التجاري، ويتم دفع الثمن نقداً إضافة إلى جميع مصاريف البيع.

- صياغة عقد تحويل الملكية: تتم صياغة عقد تحويل الملكية على يد مفتش رئيس قسم شؤون الأملاك و العقارات بالولاية.

¹ المادة 688 ، من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

² المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية ، لسنة 2020 .

³ المادة 146 ، من نفس المرجع .

⁴ المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية ، المرجع السابق .

- نشر البيع: تنص المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه "يتم نشر البيع بغضون شهر وذلك من قبل القابض المباشر للمتابعة".¹

المبحث الثاني: علاقة الرقمنة بالتحصيل الجبائي

المطلب الأول: الرقمنة وتسهيل علاقة دافعي الضرائب بالخدمة الجبائية

تمثل الإدارة الالكترونية إحدى أولويات الرؤية الإستراتيجية للمديرية العامة للضرائب حيث أن جل الإجراءات الجبائية سوف تتم مستقبلا عبر الانترنت. ويعتبر تحسين علاقة الإدارة الجبائية مع المكلفين بالضريبة ونوعية الخدمة المقدمة محور هام من برنامج عصنة الجبائية بوضع المكلف بالضريبة في مركز اهتماماتها، حيث تسعى الإدارة الجبائية إلى تقديم أفضل خدمة والاستجابة على نحو أكثر فعالية لمطالبه.

الفرع الأول: تبسيط الإجراءات

تواجه الإدارة الجبائية اليوم تحديا كبيرا يتمثل في التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية قصد الاستجابة للتطلعات الأولية للمكلفين بالضريبة فيما يخص تبسيط الإجراءات الإدارية دون أن يكون ذلك على حساب فعالية التسيير العمومي.

الفرع الثاني: إجراءات مختلفة عند تسليم الوثائق الجبائية

قصد تبسيط وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط إجراءات فيما يخص فتح ملف جبائي وتوقيفه وكذا الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية وهذا كخطوة أولى نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي.

¹ المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2020، المرجع السابق.

الفرع الثالث: استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية

يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين علاقتها من خلال طرح مختلف انشغالاتهم حول الضريبة وتوضيح أسباب تكليفهم، كما يعمل هذا الإجراء على تصحيح الأخطاء الواقعة سواء من قبل الإدارة الجبائية أو المكلف بالضريبة.¹

بموجب إنشائه طبقا للتعليمات العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة، فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب).²

المطلب الثاني: التحول الرقمي للإدارة الجبائية.

إن الإدارات الجبائية تحركها مجموعة متنوعة من القوى الداخلية والخارجية التي تدفع الاقتصاد الرقمي الجديد أو تستخدم الضرائب لتحفيز الشركات على خفض انبعاثاتها الكربونية، يمكن أن تساعد التكنولوجيا الإدارات الجبائية في معالجة هذه القضايا وغيرها.

في الوقت الحالي هناك اتجاهات تقنية معينة بما في ذلك البيانات الكبيرة، والتحليلات، والذكاء الصناعي، والإعلام الآلي والحوسبة السحابية فجميعها لها تأثير كبير وبشكل فردي على الإدارات الجبائية، وهذه الاتجاهات لها القدرة على زيادة رضا دافعي الضرائب، وتمكين موظفي إدارة الضرائب بالإضافة إلى تحسين العمليات وتحديث الخدمات الرقمية.³

لقد تزايدت نضج خدمات الحوسبة السحابية واعتمادها حيث تتجه العديد من الكيانات المختلفة من جميع الأشكال والأحجام إلى السحابة كمحرك أساسي في بنيتها التحتية، كما أنّ النتائج التي يمكن تحقيقها باستخدام التكنولوجيا للكشف ومنع الاحتيال الجبائي والتهرب الجبائي تتحدث عن نفسها، ويمكن لهذه الحلول أن تقدم مكاسب رابحة في اكتشاف أفضل للجريمة، واسترداد أعلى للإيرادات والتأزر الذي يمكن أن يجعل الالتزام الجبائي أسهل على إدارات الأعمال والضرائب.

¹ أحسن زكي، عماري سمير، واقع وأفاق عصرة الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة أرساد الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 08، 2020، ص 30.

² نفسه، ص 31.

³ أحسن زكي، عماري سمير، المرجع السابق، ص 33.

إنّ الثقة في الحوسبة السحابية تميل إلى تحسين وتبسيط إدارة كميات البيانات المتنامية واستخراج البيانات الحفاظ على الامتثال التنظيمي، وهناك العديد من الجوانب لإدارة البيانات مثل تصنيف البيانات وهذا يمكن سلطات القطاع العام من تعيين قيم نسبية للبيانات التي تحتفظ بها ثم إدارة تلك البيانات بناء على قيمتها، وهناك أيضا نماذج للإشراف وآليات للتحكم في التغيير والتشفير المحسن وزيادة تحديد الهوية وإدارة الحقوق، وستعمل هذه العوامل على تحسين مستوى الثقة المطلوبة للنظر في نقل التطبيقات والبيانات الجبائية إلى السحابة والسحابة المهجينة تساعد أيضا هذا الانتقال. وفي هذه الحالة تكون البيانات المراد معالجتها في السحابة العامة، بينما تظل المعلومات الشخصية المتعلقة بالبيانات الجبائية في سحابة خاصة بمرور الوقت ومع نمو الثقة في الحوسبة السحابية يمكن للإدارات نقل المحتوى تدريجياً من السحب الخاصة إلى السحب العامة.

مع التحول الرقمي يمكن للإدارات الجبائية تحويل البيانات إلى أصل تجاري باستخدام النمذجة التنبؤية وتحليل الاتجاهات الاقتصادية الكلية، وتغييرات السياسة وهذا سيساعد على: ¹

- تطوي قدرات القوى العاملة.
 - يبسط الامتثال ويساعد على منع الأخطاء الجبائية والاحتياالية.
 - يساعد في تحسين خدمات دافعي الضرائب عن طريق تسهيل طرق الدفع وإصدار عمليات استرداد أسرع وإتاحة وصول أسهل إلى المعلومات ذات الصلة للإدارات الجبائية.
 - تقليل من أوقات التشغيل وتخفيض التكاليف.
 - تحسين تقنيات إدارة المخاطر وكفاءة التدقيق وتحفيز الأولويات الوطنية بشكل أفضل.
- كما يمكن أن يساعد التحول الرقمي الإدارات ضريبية في المجالات الأولية التالية:

• التركيز على دافعي الضرائب:

الاعتماد بشكل أساسي على حالة الاقتصاد وقدرة الإدارات الجبائية على حث دافعي الضرائب على الامتثال الطوعي لسداد الضرائب المترتبة عليهم، لذا يمكن تعزيز مشاركة دافعي الضرائب بشكل كبير من خلال الفهم الأعمق للمواطنين، وماذا يفعلون وكيف يتفاعلون مع الحكومة وذلك من خلال جعل تفاعلات دافعي الضرائب عبر الإنترنت وخارجها ذات طابع شخصي وبسيطة، وبديهيّة وتسليمها في الوقت الفعلي. ²

¹ صالح العبد، المرجع السابق، ص 242.

² أحلام بولفوس، وزينة حجيج النقود الالكترونية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الإقتصاد، جامعة قسنطينة، 2018/2019، ص ص 53-54.

• أصحاب المصلحة الجبائية المتصلة:

تتوقع إدارات الضرائب ودافعو الضرائب نفس سهولة الوصول والمشاركة في الوقت الحقيقي للمعلومات الجبائية التي يحصلون عليها مع أصحاب البيانات الآخرين مثل البنوك والشركات التي تواجه المستهلك وتزيد هذه القدرات من الاتصال والتعاون بين الإدارات الجبائية ودافعي الضرائب والشركات والأفراد، كما أنه يساعد الإدارات الجبائية على تبادل البيانات ذات الصلة بأمان مع البنوك وأرباب العمل ولجان البورصة والغرف التجارية وغيرها.

• قرارات تستند إلى البيانات والعمليات الآلية:

يرغب دافعو الضرائب في الحصول على تأكيدات بأنّ معلوماتهم الشخصية تلقى المستوى المناسب من الخصوصية والأمان والحماية في الوقت نفسه يتوقعون تلقي خدمات مخصصة في الوقت الحقيقي وموثوق بها، ولتحقيق التوازن بين كلا الطرفين تبحث إدارات الضرائب عن طرق لجمع وتأمين وتحليل وإدارة البيانات المنظمة وغير المنظمة بفعالية، وهذا يساعد على الحفاظ على الامتثال ويساعد صانعي السياسات الجبائية على اتخاذ قرارات تحفز النمو وتعزيز الشفافية والمساءلة.¹

ومنه فالرقمنة هي بداية لإعادة تشكيل الجانب المعلوماتي الأساسي، الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والإنفاق وتنفيذها حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسات الحالية واستحداث سياسات جديدة.

المطلب الثالث: دور الرقمنة في تعزيز التحصيل الجبائي

يعتبر التحصيل الإلكتروني للضرائب تمام عملية جبائية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل الكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب. وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد.²

أولاً: مفهوم التحصيل الإلكتروني للضرائب

هو وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة إلى أخرى.

¹ أحلام بولفوس، المرجع السابق، ص 55.

² علي غانم شاكر، دور " نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي"، مجلة المنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 04، العراق، 2017، ص 171.

كما يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في الدولة إلى تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة ومضیعة للوقت والجهد وعملية مرهقة للموظف والمكلف، ونجد أن وسائل التحصيل التقليدية وعبر البيروقراطية الراسخة في جهاز الدولة تؤدي عادة إلى تأخير تحصيل الأموال.

واعتماد الخدمة الإلكترونية بما في ذلك الدفع الإلكتروني لا تساهم في تخفيض تكلفة التحصيل فحسب، بل تتيح كذلك إمكانية توسيع الوعاء الجبائي، وذلك من خلال تطوير آليات التعرف على هويات المكلفين ومراقبتهم وتسهيل الامتثال من خلال وسائل الكترونية شخصية مثل الهاتف.¹ تشمل رقمنة الضرائب العديد من الخدمات والمهام:

✓ استخدام النموذج الإلكتروني الموحد لتقديم التصريحات الجبائية المطلوبة أو الاختيارية وبيانات الدخل الأخرى التي تشمل كشوف المرتبات.

✓ إرسال بيانات المحاسبة أو مصادر أخرى لدعم الإيداعات مثل الفواتير وأرصدة المراجعة.

✓ استخدام البيانات مثل الكشوف المصرفية في مطابقتها عبر أنواع الضرائب المختلفة، إضافة إلى ذلك توفير التدقيق الإلكتروني من قبل الجهات الحكومية.

✓ توفير التقييم الإلكتروني، والسماح لدافعي الضرائب بوقت محدود لتدقيق الضرائب المحسوبة من قبل فقد أصبحت أغلبية الدول تعتمد على الطرائق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الجبائية بهدف تبسيط إجراءات تقديم التصريحات الجبائية للمكلفين في الموعد المحدد لها وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، ومن بين الدول العربية المطبقة لهذه الأساليب بشكل معتبر الأردن، لبنان، ومصر، ومن بين هذه الطرق تحصيل الضريبة بواسطة بطاقة ائتمان تحصيل الضريبة بواسطة التحويل الإلكتروني عن طريق الانترنت من الحسابات البنكية مباشرة.²

ثانياً: مزايا ومكاسب تطبيق رقمنة التحصيل الجبائي

تلعب رقمنة التحصيل الجبائي دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الجبائية، ومحاربة التهرب الجبائي، وزيادة كفاءة الأداء الجبائي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل التي أصبحت تمكن الحكومات من

¹ هويدا علي محمد عبد الله، "نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب وأثره على التحاسب الضريبي في السودان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 02.

² صبري الفران، هبة عبد المنعم، دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، على الرابط الإلكتروني:

www.amf.org.ae//arabic. تاريخ الاطلاع: 2023/04/22 الوقت: 14:15.

جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الجبائية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الجبائية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونيا في بعض الدول.

ويمكن اجمال المكاسب المحتملة من عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الجبائي، فيما يلي:

1. توسيع القاعدة الجبائية: ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الجبائي، وتوسيع القاعدة الجبائية من خلال التحول للنظم الإلكترونية التصريح الجبائي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية. على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50% القاعدة الجبائية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة.¹

2. تحسين أداء التحصيل الجبائي: تساهم عملية الرقمنة في السير الأمامي للعملية الجبائية عن طريق تسهيل عملية التصريح الإلكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات والجبائية بصفة آلية ومراجعتها أليا لتجنب الأخطاء وارسالها ودفعتها إلكترونيا لربح الوقت واستخراج مختلف الوثائق اللازمة دون عناء التنقل، وهو ما يعود على الإدارة الجبائية بالمنافع من حيث اختصار الوقت والتكاليف.

يسمح فرض ضرائب أفضل لجمع نفس الإيرادات بضرائب أقل (أكثر كفاءة) أو إلى جمع المزيد من الإيرادات الجبائية بنفس الضرائب.

وبالنظر لأهم قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب مكسبا في الوقت وفي تكاليف التحصيل.

3. دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي: من خلال تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية مما يساعد على زيادة الثقة في تعامل المكلفين مع مصلحة الضرائب.

4. زيادة الامتثال وتقليل التهرب الجبائي وتخفيض عمليات الغش: عن طريق إنشاء البطاقة الإلكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين. كما تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الجبائي بكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل.²

¹ هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة موجز السياسات، صندوق النقد العربي، ص 01 عن موقعه: www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2023/04/22، الوقت 22:01.

² هويدا علي محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 8.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتحصيل الجبائي والرقمنة.

1- ساعده نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الجبائي مذكرة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والمالية جامعة اكلي محند أو الحاج البويرة 2014-2015.

عاجت هذه المذكرة موضوع الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الجبائي استنادا الى واقع النظام الجبائي الجزائري، وذلك بتسليط الضوء على الرقابة من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي القانوني والتنظيمي ومحاولة عرض اهم التدابير المتخذة من طرف الدولة، للوقوف على مدى قدرة وفعالية الرقابة الجبائية لضمان تحقيق التوازن بين اهداف الادارة والمكلفين.

دراسة ساعد نبيلة نقاط التقاطع يتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والقانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية في السياق الجزائري. ويتم تسليط الضوء على السياسات والإجراءات المتخذة لتحسين كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف الإدارة وحماية مصالح المكلفين، باختصار، تهدف الدراسة إلى تقييم دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي وتحليل فعاليتها في ضمان تحقيق أهداف الإدارة الجبائية وحماية حقوق المكلفين، مع التركيز.

2- بن داوي هاجر، قوري يحيى وردة، تقييم فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2019-2020.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح فعالية التحصيل الجبائي كونه يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمداخيل الميزانية العامة للدولة والمشاكل التي تعرقل تحقيق هذه المداخيل كالتهرب الجبائي وكذلك المقترحات من اجل بلوغ الأهداف المسطرة للنظام الجبائي من طرف السلطات المعنية.

هاجر بن داوي نقاط التقاطع للدراسة تسلط الضوء على أهمية التحصيل الجبائي في تعزيز مداخيل الميزانية العامة للدولة. يعد التحصيل الجبائي أحد الوسائل الرئيسية لتمويل الإنفاق الحكومي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة تتناول الدراسة التحديات والمشاكل التي تواجه عملية التحصيل الجبائي في الجزائر. من بين هذه المشاكل، التهرب الجبائي الذي يتسبب في تلبد المداخيل الحكومية وتقليل كفاءة النظام الجبائي. حيث تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات والإصلاحات الممكنة لزيادة فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر. تشمل هذه المقترحات تحسين التشريعات الجبائية، وتعزيز إجراءات التفتيش ومراقبة الضرائب، وتوسيع قاعدة الضرائب، وتعزيز التوعية الضريبية للمكلفين

3-دراسة محمد بودالي وموسى بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الجبائية نموذجاً مجلة دراسات جبائية جامعة البليدة 2 لونيبي على مخبر التحديات النظام الجبائي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين الخدمة العمومية وذلك بالإسقاط على الإدارة الجبائية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نجد أن رقمنة الإدارة من خلال التصريح الإلكتروني وكذا المواقع الإلكترونية التي تؤدي إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين جودة الخدمة، وهذا يصب في مصلحة المكلف، كما أن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمة العمومية لم تشمل جميع المكلفين فهي تقتصر في غالب الأحيان على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات التكنولوجية الإلكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصر فقط على إدارة الضرائب، ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى وهذا لا يخدم نظام المعلومات الجبائي.

دراسة بودالي نقاط التقاط لهذه الدراسة تركز الدراسة على كيفية استخدام التكنولوجيا والرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين. مع ذلك تشير الدراسة أيضاً إلى أن التركيز على الرقمنة وتحسين الخدمة العمومية غالباً ما يقتصر على المكلفين التابعين لإدارة الضرائب فقط، ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى في الجزائر. هذا النهج الضيق يمكن أن يؤثر على فعالية نظام المعلومات الجبائية ويمنع الاستفادة الكاملة من التحسينات التكنولوجية في الجزائر. باختصار النقطة المشتركة بين الدراستين هي أهمية الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية في الإدارة الجبائية الجزائرية. ومع ذلك، تشير الدراسة الثانية إلى ضرورة توسيع نطاق الرقمنة ليشمل جميع الإدارات والمؤسسات ذات الصلة لتعزيز فعالية نظام المعلومات

المطلب الثاني: الدراسات التي درست فعالية العلاقة بين الرقمنة والتحصيل الجبائي

1- دراسة بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الهياكل الجبائية الجديدة التي تم استخدامها في إطار برنامج العصرنة، وأيضاً الوقوف على الدور الذي تلعبه هذه الهياكل في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتطور العلاقة الجبائية بين الطرفين، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك بالاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية وتحليل بيانات الجدول ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تحديث الإدارة الجبائية وعصرنتها يعد أمراً ضرورياً ومهماً وجب تطبيقه سواء من الناحية التشريعية أو الناحية الهيكلية. كما أن مشروع العصرنة يسعى إلى سن مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية مست المكلفين بالضريبة وهذا بإنشاء بطاقة إلكترونية لإحصائهم، ولرقمنة

الإدارة قامت بإدخال تكنولوجيا المعلومات مثل نظام المعلومات الجبائي، وكذا إنشاء مواقع إلكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الجبائية بالإضافة إلى تقنية التصريح الإلكتروني بغية تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين علاقاتها بهم.

من بين نقاط التقاطع بين الدراستين نجد أن الدراسة الحالية ركزت في هدفها الأساسي على دور الرقمنة في تسهيل ورفع من عملية التحصيل الجبائي، غير أن الدراسة السابقة هدفها الأساسي تمحور في عصرنة الإدارة الجبائية من أجل تعزيز علاقة بين لإدارة الضريبة والمكلف بالضريبة، ويمكن القول أن استفادة الدراسة الحالية من السابقة تركز في أهمية استخدام الرقمنة وتحديثها بما يتلاءم وظروف المكلف بالضريبة ومن ثم زيادة التحصيل الضريبي.

2-دراسة مروة زحاف، دور " رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الجبائي " - تجارب دولية رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2020-2019.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الجبائي بالإضافة إلى استعراض التجارب الدولية الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة والتعرف على أهم مجالات رقمنة المالية العامة وأنظمتها المستخدمة في مجال العمل الجبائي ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن رقمنة المالية العامة ساهمت في تحسين التحصيل الجبائي كما وكيفا، حيث تسمح هذه الأخيرة للحكومة بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب وذلك من خلال تبنيها لمختلف النظم الإلكترونية، كما تفاوتت تجارب بلدان العالم في رقمنة ماليتها العامة، حيث سبق بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامي بأشواط لأسباب عديدة كان أبرزها البنية التحتية الرقمية المتطورة، الكفاءات البشرية والقوانين الصارمة والمرنة في نفس الوقت، وغيرها غير أنه بقي لكل بلد خصوصيته في تنفيذها وتحصيل نتائجها.

تم الاستفادة من هذه الدراسة بالنسبة للدراسة الحالية من خلال إبراز أهمية الرقمنة بالنسبة لرفع من الإيرادات العامة، كما أنها وضحت العلاقة بين رقمنة المالية العامة - والتي تعتبر الإيرادات العامة أحد جوانبها الرئيسية- والتحصيل الجبائي، غير أن هذه الدراسة ركزت في تحليلها الاقتصادي على مؤشرات الاقتصادية من الناحية الكلية، أي أنها ركزت على دراسة الاقتصاد الوطني ككل، أما الدراسة الحالية تركز على إدارة الضرائب بولاية الوادي.

3- دراسة حراش إبراهيم، عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الجبائي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة: 2002-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 دالي إبراهيم، 2011-2012.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام الجبائي في ظل الإصلاح وتقديم وعرض برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية لزيادة الفعالية في التسيير، مع التطرق إلى حالة إدارة الضرائب، وكذلك تقييم عملية عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية خلال الفترة 2002 و 2010 وتناول أثرها على مؤشرات سير الإدارة الجبائية وكذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في إجراء البحث المتعلقة بدراسة الإصلاح الجبائي في الجزائر، وأيضاً المنهج التحليلي في تفسير المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالضريبة لمعرفة مدى فعالية عصرنة النظام الجبائي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لعرض برنامج العصرنة ما بين 2002 إلى غاية 2010.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه ينطبق برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في مضمونه استراتيجيته الإصلاح الإداري اللتان تعتمدان على النواحي الهيكلية والتنظيمية، وكذا أسلوب الإدارة. كما توصلت الدراسة إلى أن أهداف برنامج العصرنة وزيادة فعالية التسيير، نظراً للتأخر الكبير الحاصل في إنجاز البرنامج بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة، وكذا اعتماد الناتج الداخلي الخام وكأساس في حساب زيادة حصيللة الإيرادات الجبائية العادية بدلا من الناتج الخام

دراسة حراش نقاط التقاطع لهذه الدراسة تركز الدراسة على تحليل وتقييم أداء النظام الجبائي ومدى تحقيقه لأهدافه المعلنة في زيادة الفعالية في التسيير. ويتم استعراض برنامج العصرنة من حيث المضمون والاستراتيجية الإصلاحية والنواحي الهيكلية والتنظيمية وأسلوب الإدارة المعتمد. وتشير الدراسة إلى وجود تأخر كبير في تنفيذ برنامج العصرنة وزيادة فعالية التسيير بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة. كما يشير البحث إلى اعتماد الناتج الداخلي الخام كأساس في حساب زيادة حصيللة الإيرادات الجبائية العادية

خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل الى المبحث الاول والذي خصص للمتغير المستقل (اليقظة الاستراتيجية) حيث قمنا بتعريفه في المطلب الاول واتضح انه نظام يساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وله عدة انواع تساعد على ذلك كل واحدة في مجالها وهذا ما تطرقنا له في المطلب الثاني اما المطلب الثالث فقد كان لأبرز خصائصها اما المبحث الثاني خصص للمتغير التابع (التسويق الالكتروني) حيث قمنا بتعريفه في المطلب الاول واتضح انه عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت ومنه تعرفنا على ابرز خصائصه في المطلب الثاني واهدفه في المطلب الثالث اما المبحث الثالث فكان للعلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والمبحث الرابع فكان للدراسات السابقة.

الفصل الثاني

مدى تأثير الرقمنة على التحصيل

الجبائي لإدارة الضرائب بولاية

الوادي

المبحث الأول: لمحة حول مديرية ومركز الضرائب لولاية الوادي

تعتبر المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي من بين المؤسسات العمومية الخدمائية التي تسعى إلى زيادة الإيرادات العامة، حيث يندرج تحتها فرع خاص ألا وهو مركز الضرائب، ففي هذا المبحث سنتعرف أولاً على المديرية الولائية للضرائب من حيث النشأة والتعريف... الخ، ومن ثم سنتطرق إلى مفهوم مركز الضرائب من حيث الهيكل والتعريف.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مديرية الضرائب لولاية الوادي

أولاً: نشأة مديرية الضرائب لولاية الوادي

تدخل المديرية الولائية للضرائب بالوادي تحت وصاية المديرية الجهوية للضرائب بورقلة والتي كانت في السابق باسم مفتشية التنسيق المالي، والتي كانت تضم بدورها أملاك الدولة - الخزينة - الضرائب، وأنشأت المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412هـ الموافق لـ 23 فبراير سنة 1991م، والمتضمن المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها.

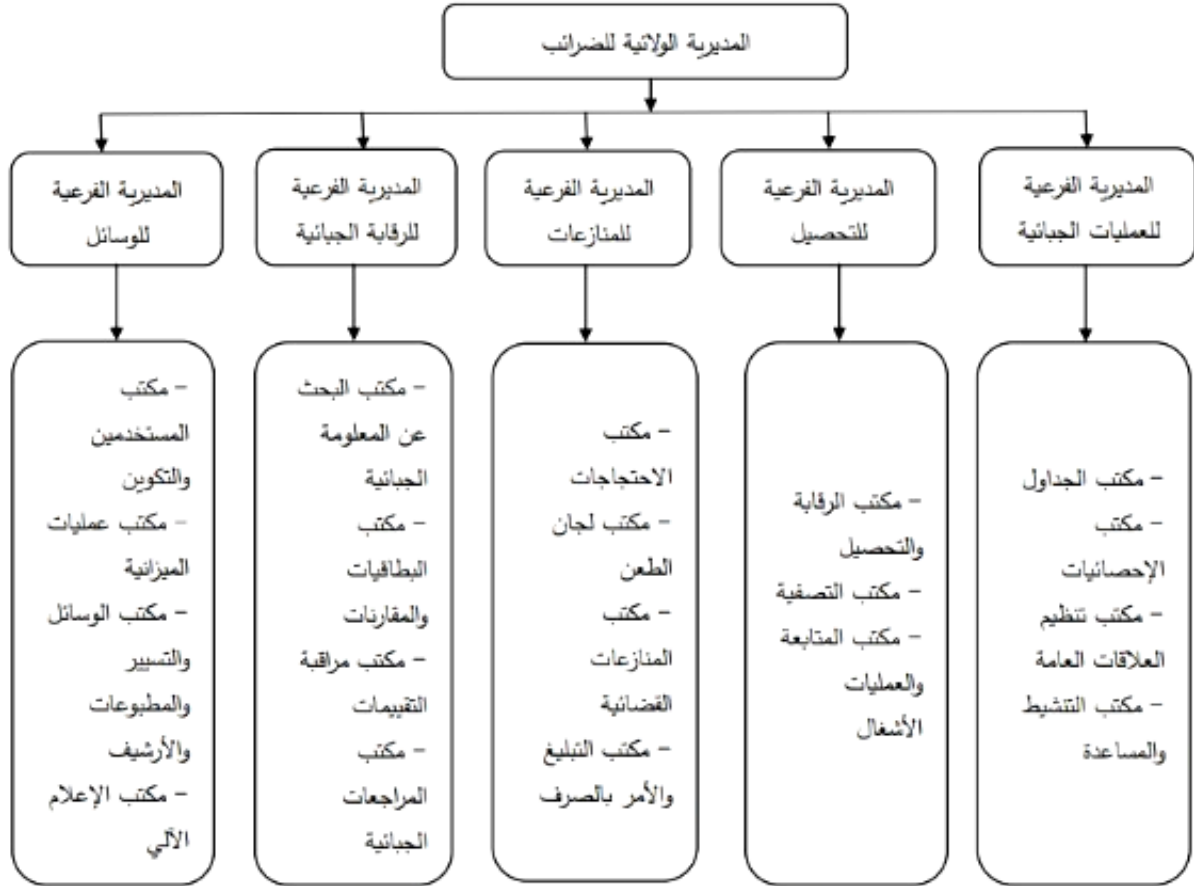
وتقع في حي المجاهدين بالوادي بالنزل المالي، وعدد العمال بالمديرية 284 عامل موزعين على المديرية الولائية ومختلف المفتشيات التابعة لها على مستوى دوائر الولاية، وتشكل المديرية نسبة تتعدى 50% من موظفي النزل المالي، وتضم مكاتب قاعدية بالمديرية بالإضافة إلى مصالح خارجية والمتمثلة في سبع (07)، قباضات، إضافة إلى إحدى عشرة (11) مفتشية ضرائب موزعة عبر التراب الولائي بالإضافة إلى مفتشية التسجيل والطابع، وتسير المديرية الولائية للضرائب بالوادي هيئة إدارية منسقة تدير جميع الأعمال الضريبية على المستوى الولائي، كما تعتبر المديرية من أهم الموارد المالية للجماعات المحلية البلدية - الولاية - الدولة، وهي تعرف بأنها مؤسسة إدارية تقوم بسن التوجيهات والقدرات الجبائية بشكل قانوني لضبط العمليات الضريبية⁷¹.

⁷¹ مقابلة مع موظف لمصلحة المستخدمين والتكوين مديرية الضرائب، موضوع المقابلة: معلومات حول مديرية الضرائب"، الوادي، يوم 16 ماي 2023، على الساعة 9:30.

المطلب الثاني: هيكل ومهام مديرية الضرائب

تحتوي مديرية الضرائب لولاية الوادي على مجموعة من مديريات فرعية متمثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: هيكل المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي



المصدر: معلومات مقدمة من مديرية الضرائب والشكل من تصميم الطلبة.

المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب

تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية وهي كالتالي⁷²:

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب:

⁷² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد، 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2009.

1-1- مكتب الجداول: ومن مهامه ما يلي:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها.
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

1-2- مكتب الإحصائيات ومن مهامه ما يلي:

- إستلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
- إعداد الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

1-3- مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ومن مهامه ما يلي:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في النظام الشرائي بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات.
- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازات.
- نشر المعلومات الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

1-4- مكتب التنشيط والمساعدة: ومن مهامه ما يلي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، وكذا تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2 المديرية الفرعية للتحصيل: وتضم ثلاثة (03) مكاتب هي:

1-2- مكتب الرقابة والتحصيل: ومن مهامه ما يلي:

- مراقبة وضعية تحصيل الموارد الجبائية وشبه الجبائية والغرامات والعقوبات المالية والمحاصل البلدية، وبصفة عامة كل محصول تتكفل بتحصيله قانونا قباضة الضرائب لتسجيل النقائص أو التأخيرات المحتملة وتحديد الإجراءات التي من شأنها تصحيح أو امتصاص هذه النقائص.

- متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة غير المتأخرين وفحص وضعية المكلفين بالضريبة المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية واتخاذ الإجراءات القصورية ضدهم وكذا اتخاذ التدابير الرامية إلى التصفية السريعة للأقساط الضريبية غير المحصلة.

- السهر على التصفية السريعة للتدابير الجزية والعمولات الخارجية التي تكفلت بها قباضات الضرائب الموجودة في الولاية.

- إتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مصالح الخزينة عند إبرام الصفقات لدى مكاتب التوثيق والسهر على التنفيذ السريع للإشعارات المبلغة للغير بهذا الغرض.

2-2- مكتب التصفية: ومن مهامه ما يلي:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.

- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضوا الضرائب والمصادقة عليها.

- إعداد حسابات تسيير الخزينة أو السندات الملحقة.

- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل التسجيل ومراقبة كل ذلك.

2-3- مكتب المتابعة والعمليات والأشغال: ومن مهامه ما يلي:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.

- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.

- إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3- المديرية الفرعية للمنازعات: وتضم أربعة (04) مكاتب وهي:

3-1- مكتب الاحتجاجات: ومن مهامه ما يلي:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى

المطالبة بأشياء محجوزة؛

- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

3-2- مكتب لجان الطعن: ومن مهامه ما يلي:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو

الإعفائي المختصة.

- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضوا الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو

إرجاع دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3-3- مكتب المنازعات القضائية: ومن مهامه ما يلي:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.

3-4- مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ومن مهامه ما يلي:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.

4- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وتتكون هذه المديرية من أربع (04) مكاتب وهي:

4-1- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: والذي يعمل في شكل فرق، ومن مهامه ما يلي: - تشكيل فهرس للمصادر المفصلة للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحث الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

4-2- مكتب البطاقات والمقارنات: ومن مهامه ما يلي:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة.

- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.

- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواسيل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

4-3- مكتب المراجعات الجبائية: والذي يعمل في شكل فرق، ومن مهامه ما يلي:

- متابعة تنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة؛

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف البرامج المراقبة؛

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4-4- مكتب مراقبة التقييمات: الذي يعمل في شكل فرق، ومن مهامه ما يلي:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛

- المشاركة في أشكال التحيين للمعايير المرجعية (التطابق).

- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

5- المديرية الفرعية للوسائل: وتتكون هذه المديرية من أربعة (04) مكاتب وهي:

5-1- مكتب المستخدمين والتكوين: ومن مهامه ما يلي:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم السارين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.

- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيده مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

5-2- مكتب عمليات الميزانية: ومن مهامه ما يلي:

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية؛

- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛

- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.

- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

5-3- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ومن مهامه ما يلي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.

- تنفيذ التدابير المشروعة فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

5-4- مكتب الإعلام الآلي: ومن مهامه ما يلي:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي من المصالح على الصعيد المحلي والجهوي.

- المحافظة على حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المطلب الثالث: تعريف مركز ضرائب *CDI* لولاية الوادي

يعتبر مركز الضرائب لولاية الوادي من الهياكل المستحدثة في الإدارة الجبائية، وهي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة بالمديرية الولائية للضرائب، ولها علاقة مباشرة فيها يتعلق بمركز الإحصائيات وبرمجة المراقبة الجبائية والأعمال التناعية التي تتجاوز سلطة رئيسها، حيث يتجاوز رقم الأعمال السنوي 30 مليون دينار والمكلفين الذين يختارون الخضوع للنظام الحقيقي بعد تقديم طلب التصريح السنوي.

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حالياً المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية.

بهذا الصدد، يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي التي رقم أعمالها يفوق 8.000.000 دج؛
- المؤسسات التي غير خاضعة لمجال اختصاص مديرية كبيريات المؤسسات والتي يفوق رقم أعمالها 8.000.000 دج؛
- المؤسسات الفردية التي خاضعة للنظام الجزائي الوحيد والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي⁷³.

المطلب الرابع: مهام وهيكل مركز الضرائب:

أولاً: مهام مركز الضرائب

يشمل مركز الضرائب ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين ومن أهم مهامه مايلي:⁷⁴

1- المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بما يلي:

⁷³ مقابلة مع موظف التدقيق الجبائي، مركز الضرائب، موضوع المقابلة معلومات حول مركز الضرائب "، الوادي، يوم 16 ماي 2023، على الساعة

9:30.

⁷⁴ مقابلة مع موظف التدقيق الجبائي، مركز الضرائب، موضوع المقابلة معلومات حول مركز الضرائب "، الوادي، يوم 16 ماي 2023، على الساعة

10:00.

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمراقبة عليه بصفته وكيلاً مفوضاً للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضرائب للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة الحسابات؛ - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تضم هذه المصلحة الرئيسية خمس مصالح وهم:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: تتكفل بما يلي:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وحاصل تقسيمي دوري.

وتضم هذه المصلحة الرئيسية أربع مصالح وهم:

أ - مصلحة المقارنات والبطاقات: وتكلف لاسيما بما يأتي:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب - مصلحة البحث عن المادة الضريبية: التي تعمل في شكل فرق وتكلف لاسيما بما يأتي:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستند عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج- مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق: وتكلف لاسيما بما يأتي:

- إنجاز برامج مراقبة على أساس مستندات وفي عين المكان.
- إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنجاز برنامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكلف بما يلي:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتضم هذه المصلحة الرئيسة ثلاث مصالح:

أ- مصلحة الاحتجاجات: وتكلف لاسيما بما يأتي:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل

ب- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف لاسيما بما يأتي:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولإختصاص لجان الطعن الإعفائي.

- المتابعة بالاتصال مع المصاحبة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف لاسيما بما يأتي:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.

- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4- المصلحة الرئيسية لتحصيل (القباضة): وتكلف بما يلي:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتضم القباضة ثلاث مصالح أخرى وهي كالتالي:

- مصلحة الصندوق.

- مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المتابعات.

5- مصلحة الاستقبال والإعلام:

تحت سلطة رئيس مركز وتكلف بما يلي:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضريبة.

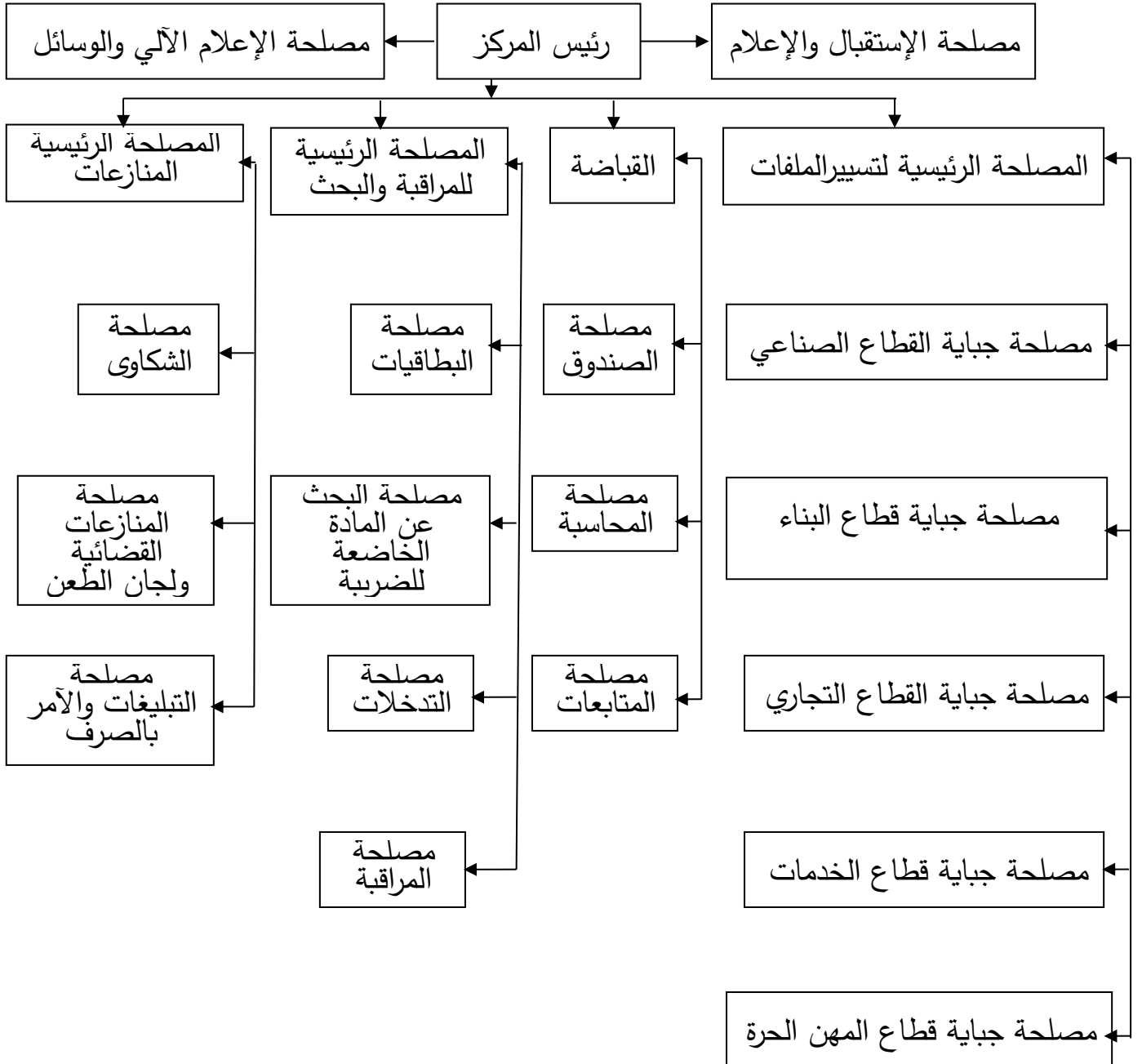
6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بما يلي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

ثانيا: هيكل مركز الضرائب:

بعدما تطرقنا إلى مهام مصالح مركز الضرائب سنحاول تجسيدها على شكل هيكل للتوضيح أكثر وهو كالتالي:

الشكل رقم 02: هيكل مركز الضرائب CDI لولاية الوادي



المصدر: معلومات من مركز الضرائب الشكل من اعداد الطلبة.

المبحث الثاني: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات، لضمان أفضل معالجة للموضوع، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا على الاستبيان وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس وتطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه إليها الاستبيان وهذا من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان

عند تحضيرنا لهذا الاستبيان وقفنا على مجموعة من الصعوبات التي حاولنا تذللها، لتكون في متناول جميع عينة الدراسة، حيث يمر إعداد هذا الاستبيان وتعيينه بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة، ولكي يكون الاستبيان بسيط الشكل والمضمون فقد مررنا بثلاث مراحل:

1- مرحلة التصميم:

في المرحلة الأولى قمنا بإعداد الاستمارة بناء على الإشكالية، واعتمادا على عدة مراجع، وأخذنا بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ منها:

- صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة وواضحة، بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين.
- ربط الأسئلة بالفرضيات وبالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها.
- احتواء الاستمارة على أسئلة مغلقة (موافق تماما موافق محاييد غير موافق تماما موافق تماما)، وهذا بغية تسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.

وبعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة، كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب، من أجل الاطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات، للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة وقدرتها على

تغطية جميع جوانب البحث، وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تقع فيها، والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

2- مرحلة إعادة التصميم:

في هذه المرحلة حاولنا تبسيط وتوضيح الأسئلة لجعلها قابلة للفهم، من قبل أفراد العينة ذوي الخبرة والتخصص المهنيين، مع مراعاة التوصيات والملاحظات المقدمة من قبل الأستاذ، وقمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة، الحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

3- مرحلة التصميم النهائي للاستبيان:

وهي آخر مرحلة في إعداد الاستبيان، حيث أخذنا بعين الاعتبار التعديلات المتوصل إليها، من خلال المرحلة السابقة، للحصول على الشكل النهائي للاستبيان، الذي قمنا بنشره في مجموعات خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك التسليم المباشر لمختلف أفراد العينة في مركز الضرائب.

المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

ساعدتنا الدراسات السابقة في تصميم هذا الاستبيان وهذا بعد استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، وبما يغطي فرضيات وأهداف الدراسة، جاء كما هو مبني في الملحق رقم (03)، حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين هما:

الجدول 01: يبين الصورة النهائية الاستبيان

عدد العبارات	البيانات	أقسام الاستبيان
الجزء الأول: البيانات الشخصية		
من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 16	المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية	الجزء الثاني: محاور الاستبيان
من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 13	المحور الثاني: الحصيلة الضريبية	
عبارة 29	مجموع: عبارات الاستبيان	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

الجدول رقم 02: عدد الاستبيانات الموزعة المستبعدة والمستردة الصالحة للدراسة

عدد الاستبيانات	الموزعة	المستردة	المستبعدة	المستردة الصالحة
المجموع	50	50	00	50
النسبة المئوية	%100	%100	%00	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

من خلال الجدول يتضح أنه تم توزيع 50 استمارة بما يعادل نسبة 100%.

1- نشر استمارة الاستبيان

عند إعداد الاستبيان، عرضناه على الأستاذ المشرف، واستعنا ببعض موظفي مديرية الضرائب لإتمام بعض النقائص وتقديم اقتراحات وإضافات تخدم الموضوع محل الدراسة، وقبل البدء في توزيع الاستبيان تم تحكيمه من طرف أساتذة ذوي كفاءة علمية ومهنية في مجال المحاسبة والجباية، من أجل صياغة أسئلة الاستبيان بشكل مفهوم ومبسط من حيث الدقة والوضوح ومدى استخدام المصطلحات وتوظيفها، والتنسيق في وضع الأسئلة وربطها بالفرضيات، وطريقة طرح الأسئلة لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية، وكذا اختبار جدية أفراد العينة من خلال إدراج أسئلة غير مباشرة. واعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على الاتصال المباشر من خلال مقابلة أفراد العينة أثناء ممارسة مهامهم، وكذا الاتصال غير المباشر، والاستعانة بالأشخاص ذوي الخبرة في الميدان عن طريق الاستبيان الإلكتروني، واستلمنا الإجابات على فترات وامتنع بعض المهنيين عن ملئ الاستمارة لأسباب متعددة.

- الحدود المكانية والزمانية للدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بمدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي وتتمثل هذه الإدارة في مديرية الضرائب لولاية الوادي، أين تم توزيع ونشر الاستبيان على مجموعة من موظفي المديرية.
- الحدود الزمانية: يرتبط مضمون هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الاستبائية، والتي بدأت من شهر ماي 2023 إلى غاية بداية شهر جوان 2023.

- الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة في موظفي مديرية الضرائب الذين تم توزيع الاستبيان عليهم.

- الحدود الموضوعية: إن موضوع هذه الدراسة يصب أساسا حول رقمته الإدارة الجبائية ومدى تأثيرها على الحصيلة الجبائية بالإيجاب أو بالسلب.

2- مجتمع الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي، وهي مجموعة من موظفي قطاع الضرائب الذين لهم صلة مباشرة بموضوع رقمنة الإدارة الجبائية، لاسيما وأن مديرية الضرائب باشرت بالعمل في ظل رقمته النظام الجبائي، التي تسهل الخدمات على موظفيها، وتسهيل آلية العمل وتفادي الأخطاء.

3- الأدوات المستعملة في الدراسة:

استعملنا في هذه الدراسة استبيان من نوع ليكارت خماسي الأداة، حيث تنقسم آراء الموظفين إلى: موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، كما هو مبين في الملحق رقم (02) يتضمن الجزء الأول من الاستبيان المعلومات الشخصية المتعلقة بالمستجوبين، كل حسب ما يتطابق معه، ثم يأتي الجزء الثاني الذي يتمحور حول تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على التحصيل الجبائي، ويتكون من محورين: الأول والذي يتكون من تسعة عشر (16) عبارة، تدخل كلها في مجال التحول الرقمي والتدابير الالكترونية في الإدارة الجبائية، والثاني الذي يتكون من ثلاثة عشر (13) عبارة، تسلط الضوء على التحصيلات الجبائية في ظل الرقمنة.

من بين الأدوات الإحصائية التي استعملت من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، استخدمنا برنامج التحليل

الإحصائي SPSS25.

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان

سيتم في هذا المبحث عرض لمختلف النتائج المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات التي تم التحصل عليها، وكذلك تحليلها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: اختبار الصدق والثبات

يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

الجدول رقم 03: اختبار درجة الثبات

عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ	محاور الاستبيان
16	0.791	قيم معامل الثبات لجميع عبارات المحور الأول
13	0.790	قيم معامل الثبات لجميع عبارات المحور الثاني
29	0,870	قيم معامل ثبات جميع عبارات الاستبيان

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v25

من خلال الجدول السابق نجد أن عبارات الاستبيان تمتاز بالثبات حسب معامل ألفا كرونباخ الذي تجاوزت نسبته المتحققة 79.1% بالنسبة للمحور الأول، أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 16 عبارة، أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت نسبته 79%، أي أنها مقبولة وهذا بمجموع 13 عبارة وهذا يؤكد لنا ثبات فقرات محاور الاستبيان بشكل عام.

وبلغت القيمة الإجمالية لعبارات الاستبيان 0,870، والذي يضم 29 عبارة، ومنه فإن قيم معامل ألفا كرونباخ المتحصل عليه تدل على ثبات أداة الدراسة، وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة.

ولمعالجة البيانات المجمعة من عينة الدراسة تم استخدام برنامج "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" Package for Social Sciences (SPSS) Statistical، رقم نسخة الإصدار البرنامج المستخدم هو

spss v25، ويحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية المدرجة ضمن:

- الإحصاء الوصفي مثل الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي.... الخ.
- الإحصاء الاستدلالي مثل معامل الارتباط واختبار T test للعينة الواحدة.... الخ.

وفيما يلي مجموعة من الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1- المدى:

لإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدمة في الجزء الثاني من الاستبيان تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات المقياس، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة بمعنى $(0.8=4/5)$ ، ثم نضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) وهذا لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى أول فئة المتوسط الحسابي $(1.80 = 1 + 0.80)$ ، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: توزيع فئات المتوسط الحسابي ودلالاتها لمقياس ليكارت الخماسي

درجات المقياس	الدرجة	الفئات	درجة الموافقة
غير موافق تماما	1	(1.80 - 1)	درجة منخفضة جدا
غير موافق	2	(2.60 - 1.80)	درجة منخفضة
محايد	3	(3.40 - 2.60)	درجة متوسطة
موافق	4	(4.20 - 3.40)	درجة عالية
موافق جدا	5	(5 - 4.20)	درجة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطلبة

2- متغيرات الدراسة:

- **المتغيرات المستقلة:** المتغير المستقل هو الذي يؤثر في المتغير التابع والعكس غير صحيح، أي أن المتغير التابع لا يؤثر في المتغير المستقل، وبالنسبة لهذه الدراسة يمثل المتغير المستقل الرقمنة في الإدارة الجبائية.
- **المتغيرات التابعة:** المتغير التابع هو الذي يتأثر بالمتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة، ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في التحصيل الجبائي.

3- الأساليب الاحصائية:

- 3-1. التكرار والنسب المئوية:** تمت الاستعانة بالتكرار والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان.
- 3-2. الأشكال والرسوم البيانية:** وهي تمثيل مرئي للبيانات لتكون أوضح وأسهل للفهم مثل الرسم البيان الدائري، الأعمدة البيانية الخ.
- 3-3. المتوسط الحسابي:** يتم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى موافقة أو عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ويساعد أيضا في ترتيب العبارات واتجاهات الآراء المستجوبين، وكذا تحديد مدى أهمية كل عبارة لدى أفراد العينة وتمركز إجاباتها حول قيمة العينة، وتكون المتوسطات الحسابية محصورة تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان، وتكون محصورة بين 01-05 درجة.
- 3-4. الانحراف المعياري:** حيث يقيس تشتت القيم عن وسطها الحسابي، أي قياس مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان وكذا متغيرات الدراسة، فكلما كان الانحراف اقل من الواحد كلما قل التشتت من استجابات أفراد عينة الدراسة والعكس صحيح في حالة إذا كانت قيمة الانحراف تساوي الواحد أو تفوقه

3-5. الانحدار البسيط: لدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

إضافة إلى أنه تم اعتماد على مستوى دلالة 0.05 لاختبار الفرضيات وحساب الدلالة الإحصائية لنتائج المستجوبين، حيث يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.

3-6. مستوى المعنوية Sig أو احتمال الخطأ (P-value): يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل SPSS، وعلى أساسه يتم اختيار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة، وهذا من خلال مقارنة قيمة احتمال الخطأ المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05.

3-7. معامل إثبات ألفا كرونباخ (alpha cronbach's): وذلك لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة، أي تقدير ثبات أداة الدراسة (معامل ألفا كرونباخ)، والذي يعتبر من أكثر مقاييس الثبات استخداما من طرف الباحثين، وهو يأخذ قيمة محصورة بين الصفر والواحد، وكلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة وتقترب من الواحد فإن هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبيان.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعلومات الشخصية

بالاعتماد على الإجابات المقدمة في قسم المعلومات الشخصية تم تحديد خصائص العينة، حيث يتوزع أفراد

العينة حسب المعلومات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة (المنصب) الخبرة المهنية كالاتي:

1 - توزيع العينة حسب الجنس:

الجدول رقم 05: توزيع العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	البيانات	
		الجنس	
%64	32	ذكر	
%32	18	أنثى	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 01: توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 50 فردا، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون

حسب متغير الجنس بعدد 32 فرد بنسبة 64% لصالح فئة الذكور وهي أكبر من نسبة الإناث حيث بلغت 36

% من إجمالي أفراد العينة أي بـ: 18 لفئة الاناث.

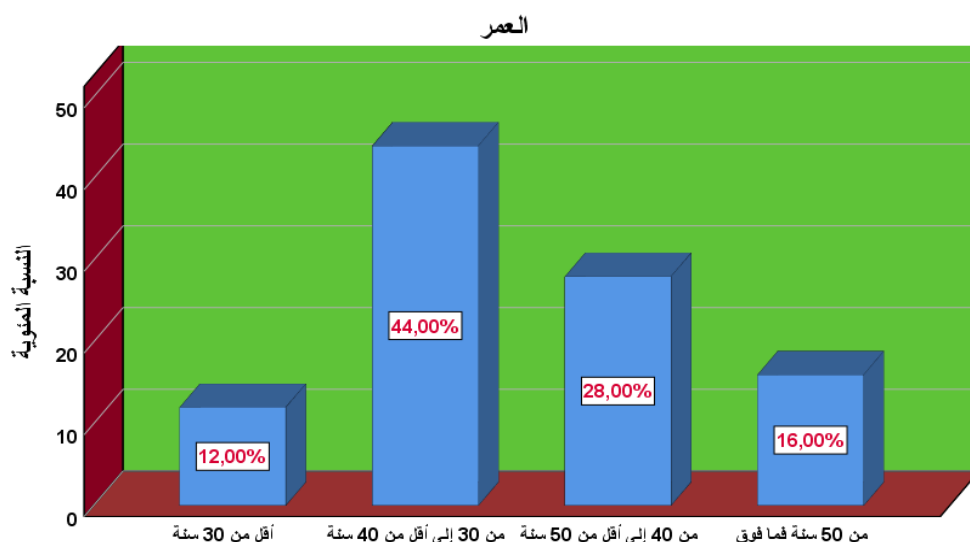
2- توزيع العينة حسب العمر:

الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب العمر

النسبة	التكرار	البيانات	العمر
12%	6	أقل من 30 سنة	
44%	22	من 30 إلى أقل من 40 سنة	
28%	14	من 40 إلى أقل من 50 سنة	
16%	8	50 سنة فما فوق	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 02: توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 50 فردا نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير العمر 06 أفراد أقل من 30 سنة بنسبة 12% و 22 فردا من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 44% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، و 14 فردا من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة 28%. 8 أفراد أكثر من 50 سنة بنسبة 16% وما نستنتج هنا أن معظم المستجوبين ينتمون إلى فئة الشباب وباقي الفئات بنسب أقل.

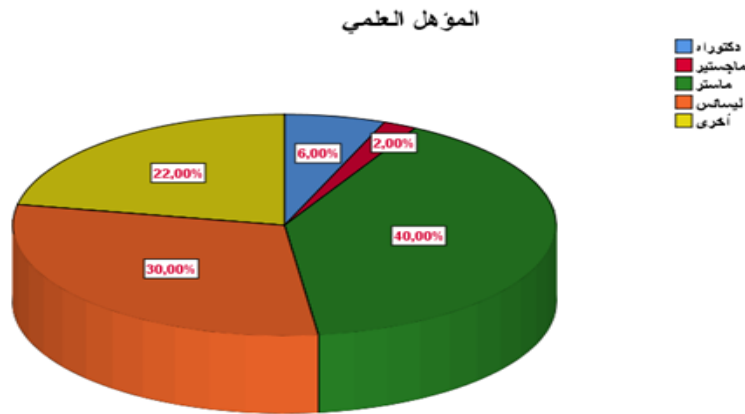
2- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم 07: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	البيانات
6%	03	دكتوراه
2%	01	ماجستير
40%	20	ماستر
30%	15	ليسانس
22%	11	أخرى

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 03: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

تتكون العينة المدروسة من 50 فردا تتباين فيها مستوياتهم (مؤهلاتهم العلمية) من شخص إلى آخر، حيث يمثل مستوى نسبة الدكتوراه 6%، نسبة الماجستير 2%، نسبة الماستر 40%، ليسانس نسبة 30%، نسبة المؤهلات الأخرى 22% من العينة ككل. من خلال الجدول السابق نجد أن المؤهل العلمي الغالب على هذه الدراسة هو ماستر بنسبة 40%، كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود إلى الكفاءات المطلوبة عند التوظيف بعينة الدراسة، الذي يتطلب مجهودات كبيرة في متابعة تصريحات وتسديدات مجتمع الدراسة ومختلف العمليات الجبائية الأخرى.

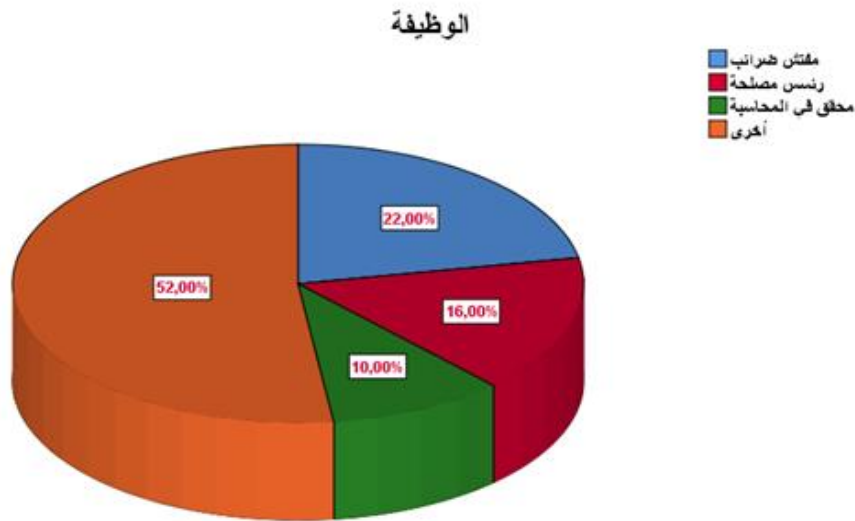
4- توزيع العينة حسب الوظيفة:

الجدول 08: توزيع العينة حسب الوظيفة

النسبة	التكرار	البيانات
22 %	11	مفتش الضرائب
16 %	8	رئيس المصلحة
10 %	5	محقق في المحاسبة
52 %	26	أخرى

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 04: توزيع العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

توزعت عينة الدراسة إلى أربعة فئات حسب الوظيفة حيث كانت النتائج كالتالي: 11 فردا يشغلون منصب مفتش في الضرائب أي بنسبة 22 % ، 08 أفراد يشغلون رئيس مصلحة بنسبة 16%، 05 أفراد يشغلون منصب محقق في المحاسبة بنسبة 10%، 26 فرد يشغلون مناصب أخرى بنسبة 52%.

من خلال الجدول السابق نجد أن التخصص الغالب على هذه الدراسة هي التخصصات الأخرى بنسبة 52 %، كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود إلى ثراء العينة بمختلف التخصصات المتنوعة للموظفين، وذلك راجع إلى فتح المجال لجميع الموظفين والتنوع المطلوب لمتابعة جميع المعاملات.

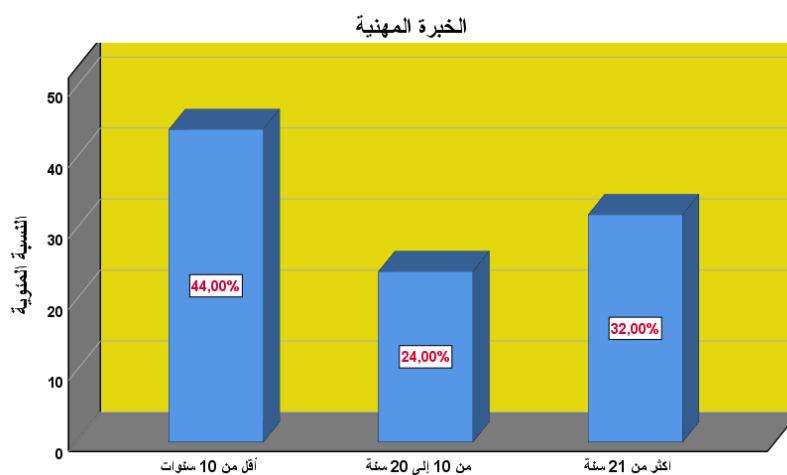
5- توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 09: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	البيانات	الخبرة المهنية
44 %	22	أقل من 10 سنوات	
24 %	12	من 10 إلى 20 سنة	
32 %	16	أكثر من 21 سنة	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

الشكل رقم 05: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .25

توزعت عينة الدراسة حسب ثلاث فئات للخبرة المهنية، 22 فردا ذوي خبرة (أقل من 10 سنوات) أي بنسبة

44 %، ثم تليها فئة الموظفين ذوي الخبرة (من 11 إلى 20 سنة) بـ: 12 فردا بنسبة 24 %، وتليها الفئة الأخيرة

(أكثر من 21 سنة) بـ: 16 فردا بنسبة 32%.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر للخبرة المهنية مست الفئة أقل من 10 سنوات.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما، وهذا من أجل وصف عينة الدراسة وكل عبارة من عبارات استبيان الدراسة.

1- اختبار الفرضية الأولى:

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بتطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية (مديرية الضرائب لولاية الوادي).

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد تطبيق للرقمنة في الإدارة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية الوادي عند مستوى

معنوية 0.05 .

الجدول رقم 10: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية				
01	تتوفر كل الوسائل الالكترونية للطرفين (المكلف والإدارة) للتواصل الفعال.	4.14	1.069	موافقة عالية
02	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع التحول الرقمي.	3.66	1.042	موافقة عالية
03	تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.	4.64	0.485	موافقة عالية جدا
04	تساهم الرقمنة في زيادة مهارات وكفاءة الموظفين لأداء وظائفهم.	4.54	0.579	موافقة عالية جدا
05	تمكن الرقمنة في الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات.	4.50	0.647	موافقة عالية جدا
06	تساهم الرقمنة في التوثيق والأرشفة الالكترونية.	4.30	0.863	موافقة عالية جدا
07	يوجد تواصل بين الموظفين و الإدارة من خلال الشبكة الداخلية للإنترنت.	3.54	1.110	موافقة عالية
08	هناك رضا من الموظفين بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها.	3.58	0.950	موافقة عالية
09	تطبيق الرقمنة يحسن مستوى فعالية الادارة الجبائية.	4.46	0.788	موافقة عالية جدا
10	توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل استخدام الأمثل للبرامج.	4.18	0.774	موافقة عالية
11	تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة.	4.34	0.895	موافقة عالية جدا
12	معقولة أسعار وسائل الرقمية لتوسيع نطاق الاستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.	4.0	0.948	موافقة عالية
13	الوصول إلى التصريح والدفع الالكتروني وتعميمهما يسهل عمل كل من الإدارة والمكلف.	4.40	0.700	موافقة عالية جدا
14	موقع المديرية العامة للضرائب مصمم الكترونيا بشكل جيد.	3.94	0.913	موافقة عالية
15	يستطيع المكلف من تحميل نماذج الوثائق القانونية والتصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.	4.24	0.716	موافقة عالية جدا
16	يتميز الموقع الالكتروني جبايتك بالسهولة والسرعة في الولوج إليه.	4.00	0.948	موافقة عالية
متوسط المحور		4.15	0.421	موافقة عالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v25

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالنسبة للعبارة رقم 3 احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة بمتوسط حسابي 4.64، حيث وافق المستجوبون بنسبة عالية جدا، وهذا لأن الرقمنة تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.

تأتي العبارات: (4، 5، 6، 9، 11، 13، 15) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين (4,54 - 4,24) بدرجة موافقة عالية جدا، وهذا راجع تمكن الرقمنة في الإدارة الجبائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات، كما أن التصريح والدفع الإلكتروني وتعميمهما يسهل عمل كل من الإدارة والمكلف. أما العبارات (1، 2، 7، 8، 10، 12، 14، 16) فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي تراوح بين (3,54 - 4.18) بدرجة موافقة عالية، وذلك كون الرقمنة تضمن سرية المعلومات الشخصية، السهولة والسرعة في تقديم الخدمات، ووجود تعديلات تشريعية تتماشى مع التحول الرقمي.

ومنه نقبل الفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد تطبيق للرقمنة في الإدارة الضريبية لمديرية الضرائب

لولاية الوادي عند مستوى معنوية 0.05 .

2- اختبار الفرضية الثانية:

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد، والمتعلق بالحصيلة الضريبية في مديرية الضرائب لولاية الوادي.

تنص هذه الفرضية على أن اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى الى زيادة التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الوادي عند مستوى معنوية 0.05.

نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.

الجدول رقم 11: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
المحور الثاني: الحصيلة الضريبية				
01	الرقمنة تمكن الإدارة بتحسين فعاليتها وتحصيلاتها الجبائية وتحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة.	4.42	0.731	موافقة عالية جدا
02	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للتحصيل الجبائي.	4.16	0.866	موافقة عالية
03	العمل بالنظام الجبائي الالكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي.	4.14	0.969	موافقة عالية
04	العوائد الجبائية الالكترونية باستخدام الأنظمة الالكترونية أفضل من استخدام الأنظمة التقليدية.	4.04	0.968	موافقة عالية
05	يساهم الفحص الضريبي الالكتروني في تحسين التصريحات الجبائية الالكترونية، وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.	4.08	0.922	موافقة عالية
06	تعد الرقمنة ضرورة ملحة لترقية الإدارة الضريبية.	4.38	0.725	موافقة عالية جدا
07	السيطرة على التحصيل والوفاء بالتزامات في الوقت المناسب.	4.28	0.809	موافقة عالية جدا
08	توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية.	4.24	0.847	موافقة عالية جدا
09	ساهمت الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية.	4.00	0.969	موافقة عالية
10	تحسين الخدمات وتسهيلها بالنسبة للمكلفين.	4.24	0.771	موافقة عالية جدا
11	مساعدة الإدارة للحصول على كم هائل من المعلومات عن المكلفين بالضريبة.	4.22	0.975	موافقة عالية جدا
12	توفير الشروط المثلى لعمل أعوان الإدارة الجبائية وتحفيزهم على رفع من مستويات التحصيل، وفقا للمعايير الدولية، والتجارب الناجحة عر العالم.	3.86	0.990	موافقة عالية
13	تقديم الحوافز المادية لأعوان الإدارة الجبائية تساهم في رفع الحصيلة الضريبية.	4.00	1.309	موافقة عالية
متوسط المحور الثاني		4.16	0.492	موافقة عالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

بالنسبة للعبارة رقم 1 احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة بمتوسط حسابي 4.42، كون الرقمنة ضرورة ملحة لتحسين التحصيل الضريبي.

تأتي العبارات: (6، 7، 8، 10، 11) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين (4.22 - 4.38) بدرجة موافقة عالية جدا وهذا كون الرقمنة توفر الخدمات الالكترونية وتحد من التهرب الضريبي الذي بدوره يساهم في زيادة الحصيلة الجبائية.

أما العبارات (2، 3، 4، 5، 9، 12، 13) فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي تراوح بين (3.86- 4.16) بدرجة موافقة عالية وذلك بسبب محدودية الشروط الملائمة للعمل بالنظام الرقمي في الإدارة الجبائية.

ومنه نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أن اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى الى زيادة التحصيل

الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الوادي عند مستوى معنوية 0.05.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال هذا العنصر يتم اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على أنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي ، بالمؤسسة محل الدراسة ولاختبار صحة الفرضية نعتمد على الانحدار البسيط بعد إثبات وجود علاقة بين المتغيرين، حيث يتمثل المتغير المستقل في الرقمنة، أما المتغير التابع فهو التحصيل الضريبي، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج، ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 12: نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

البيان	قيمة R	قيمة R ²	معامل الانحدار	الثابت	مستوى الدلالة sig
التحصيل الضريبي	0.648	0,42	0,756	1.016	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 25.

من خلال بيانات الجدول يظهر أن قيمة معامل الارتباط (R) التي تقيس قوة العلاقة بين بعد المتغير التابع والمتغير المستقل هي 64.8% أي درجة ارتباط قوية وطردية، كما أن قيمة معامل التحديد (R²) هي 42%، أي أن المتغير المستقل مسؤول عن 42% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والنسبة المتبقية يفسرها عوامل أخرى، عند مستوى الدلالة (sig = 0.00)، وهذه القيمة أقل من 0.05 مما يبين وجود أثر دال إحصائيا للرقمنة على التحصيل الضريبي بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه تقبل الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقمنة والتحصيل

الضريبي بمديرية الضرائب لولاية الوادي عند مستوى معنوية 0.05.

ومنه ويمكن استخراج النموذج المقدر لهذه العلاقة كما يلي:

$$Y=0.756 x + 1.016$$

خلاصة الفصل الثاني:

اعتمادا على نتائج الدراسة المستخلصة من آراء الموظفين على مستوى مركز الضرائب بالوادي، فإن المديرية العامة للضرائب يولي أهمية كبيرة للرقمنة كونها دعامة أساسية لترقية بالقطاع والنهوض به حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الجبائية، من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي، عن طريق استخدام الأنظمة الالكترونية في العمل الضريبي.

وحسب آراء العينة، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة، فانتظار تعزيز الجهود في عصنة وزيادة رقمنة إدارة الضرائب، حيث تمكنها من تسهيل الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات وتضمن سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي وتحقق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال، وهذا بتوفر عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المدروسة على أن تطبيق الرقمنة له انعكاس كبير على تحسين الإيرادات الجبائية رغم محدودية تطبيقها في المؤسسات الضريبية.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

من خلال دراسة تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الجبائي يمكن القول أن الرقمنة كأسلوب حديث، يهدف إلى تطوير وترقية الإدارة، حيث أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل وتبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب، بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة أخرى، وبشكل عام النهوض بهذا القطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية، وهذا تماشيا مع متطلبات العصرية والتحولت المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم والجزائر في الآونة الأخيرة.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين الحصيلة الجبائية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والتحصيل الضريبي كهدف أساسي لها، وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، والتطرق إلى البوابة الإلكترونية جبايتك الذي سعت من خلالها المديرية العامة للضرائب إلى عصرية القطاع الضريبي، وفي الأخير دعمت الدراسة باستمارة استبيان الدراسة واقع التحصيل الجبائي في ظل الرقمنة.

1- نتائج الدراسة:

استخلصنا من دراستنا لموضوع الرقمنة ما يلي:

❖ سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي ساعدت على تسهيل التعاملات بين الطرفين للوصول إلى الأهداف بسرعة.

❖ تولى الحكومات أهمية بالغة لرقمنة الإدارة الجبائية كونها آلية فعالة لجمع الأموال وإنفاقها؛

❖ تعتمد الدولة على الضرائب كأهم مصدر للإيرادات العامة لتحقيق أهدافها السياسية والمالية؛

❖ تحد الرقمنة بشكل كبير من الغش والتهرب الضريبي؛

- ❖ تساعد التصريح الالكتروني على توفير الجهد والوقت وتخفيض التكاليف، وبالتالي التقليل من معاناة تحد الرقمنة بشكل كبير من الغش والتهرب الضريبي؛
- ❖ تساعد التصريح الالكتروني على توفير الجهد والوقت وتخفيض التكاليف، وبالتالي التقليل من معاناة المكلفين.
- ❖ تساعد الرقمنة على معالجة المزيد المعلومات المتعلقة بأنشطة المكلفين بالضريبة؛
- ❖ سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي سهلت في التعاملات بين الطرفين للوصول إلى الأهداف بسرعة.
- ❖ تحقق رقمنة النظام الجبائي العدالة وتقضي على البيروقراطية.
- ❖ لجوء المشرع الجزائري إلى تطبيق الإدارة الالكترونية دون سن قانون خاص بها، يوضحها من مختلف الزوايا؛
- ❖ غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ❖ غياب توسيع التعامل بالتصريحات الالكترونية.
- ❖ الإسراع في استخدام البوابة الالكترونية " جبايتك " بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعة لولاية الوادي، مع العلم ان هناك بداية استخدامها هذا العام.
- ❖ هناك نقص تدريب لموظفي إدارة الضرائب الوادي في ما يتعلق بالرقمنة الجبائية.
- ❖ -استخدامات الرقمنة في التحصيل الجبائي لا تزال تقليدية في عمومها بالنسبة لمصلحة التحصيل بمديرية الضرائب الوادي.

2- اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية للموضوع توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- الفرضية الأولى: تنص على " يوجد تطبيق للرقمنة في الإدارة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية الوادي " تم قبولها باعتبار أن الإدارة الجبائية تستخدم التدابير الالكترونية بشكل محدود الأسباب عديدة أهمها عدم وجود قانون خاص بالإدارة الالكترونية يسعى لتعريفها وتوضيحها، وكذا غياب البنية التحتية الخاصة بها.
- الفرضية الثانية: تنص على أن " اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية أدى الى زيادة التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الوادي " تم قبولها، حيث أن الرقمنة تساعد على محاربة الغش والتهرب الضريبي بمختلف أشكاله.
- الفرضية الثالثة: تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي " الرقمنة تساهم إلى حد كبير في زيادة الحصيلة الضريبية وهذا بالصرامة والشفافية في ظل نظام جبائي عادل ونزيه.

3- التوصيات:

- ❖ ضرورة الاهتمام أكثر برقمنة النظام الجبائي وتوجيهها نحو مسارها الصحيح.
- ❖ يجب توفير كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي من أجل العمل على رفع مستويات الاستخدام والوصول الى الأهداف بشكل أسرع.
- ❖ العمل على التدريب المستمر لموظفي الإدارة الجبائية في مجال الرقمنة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- ❖ الاقتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة، وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري.
- ❖ تفعيل وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- ❖ على السلطات أن توجه اهتمامها إلى متابعة المهربين بدل فرض ضرائب إضافية على المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين.
- ❖ العمل على ادخال المكلفين بالضريبة الوحيدة "الضريبة الجزافية الوحيدة" الى عملية التحصيل الرقمي من خلال اضافتهم في البوابة الالكترونية " جبايتك " أو انشاء منصة الكترونية خاصة بهذه الفئة.
- ❖ تفعيل الأمن القانوني الذي يمنع اختراق البيانات المتعلقة بالإدارة الضريبية، ووضع نظام لمحاربة جميع أشكال الجريمة الالكترونية.
- ❖ توسيع نظام التصريح الالكتروني ليشمل جميع فئات وأصناف المكلفين بالضريبة.
- ❖ إدخال تقنيات خدمتية جديدة لدفعي الضرائب كتقنية الخدمة الذاتية عبر الانترنت.
- ❖ لا بد أن يخضع أي نشاط تجاري أو خدماتي للضريبة حتى لو كانت عبر الانترنت من خلال التسجيل لدى مصالح الضرائب، لتجنب الوقوع في تهرب ضريبي.
- ❖ تعزيز ثقة المواطن ونشر ثقافة استخدام الانترنت لتسهيل الحياة اليومية للمواطن بشكل عام.

4-افاق الدراسة:

- ❖ تطوير التطبيقات الجبائية الذكية التي تسهل عملية تقديم الاقرارات الضريبية والمدفوعات وتوفر معلومات مهمة للمكلفين.
- ❖ تطوير نظم الإدارة الكمالية الرقمية من خلال من خلال التحول الرقمي مما يتيح رؤية شاملة للمعلومات المالية والجبائية وتحسين العمليات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي.
- ❖ استخدام بيانات التحليل الضريبي الذكي والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضريبية والجبائية بشكل أكثر فعالية، حيث يمكن استخدام هذه التحليلات لتحديد الأنماط والاتجاهات واكتشاف الغش والتهرب الضريبي بسرعة ودقة.

❖ ضرورة الاهتمام بالزبون واعطائه مكانته، وذلك بتسخير التسويق الالكتروني لإدامة الاتصال به وفي كل الاوقات.

❖ ضرورة متابعة التطورات الحديثة في مجال التسويق الالكتروني والوصول للزبائن عبر أحدث الوسائل الالكترونية.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع:

-الكتب والمعاجم:

1. المعجم: مختار الصحاح.
2. المعجم: المعجم الوسيط.
3. سامح زينهم وعبد الجواد خدمات معلومات البرامج الوكيله الذكية بوابة المكتبات، مصر، 2006.
4. حسن جعفر الطائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية 2013 .
5. علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
6. نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية"، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2009.
7. محمد سمير أحمد "الإدارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2009.
8. جامع أحمد، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني التحليل الإقتصادي الكلي، د. ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
9. مهدي محفوظ، علم المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، ط4، دار الكتب، القاهرة، 2005.
10. زينب عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى،م نشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
11. محرزى محمد عباس، إقتصاديات الجباية والضرائب، ط3، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2003.
12. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام: الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
13. العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، دار اثناء،الأردن، 2011، ص 172.
14. نور عبد الناصر وعدس نائل حسن وعليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2008.

2-المجلات:

1. عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"، مجلة صوت القانون)، جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، الجزء 1، العدد 7، 2017.
2. قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريني للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.

3. بوزيان فيصل محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2021.

4. أحسن زكي، عماري سمير، واقع وأفاق عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 08، 2020.

5. علي غانم شاكر، دور " نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 04، العراق، 2017.

3-المذكرات والأطروحات:

1. شيلي أحلام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2020.

2. سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 / 2006.

3. صالح لبعير، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليتها على الاتصال داخل المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019 / 2020.

4. حراش إبراهيم، عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021.

5. شبيطة هاني محمد حسن، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمانات المكلفين، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008.

6. وكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

7. يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية- للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - للفترة 2003-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.
8. ¹ العمري زينب، النظام القانوني للتسوية النزاع الحضري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
9. حسام فايز أحمد عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الجبائي، أطروحة لنيل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2001.
10. داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، 2006/2005.
11. هويدا علي محمد عبد الله، "نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وأثره على التحاسب الضريبي في السودان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة النيلين، السودان، 2018.
12. صبري الفران، هبة عبد المنعم، دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، على الرابط الالكتروني:
- www.amf.org.arabic. تاريخ الاطلاع: 2023/04/22
13. أحلام بولفوس، وزينة حجيج النقود الالكترونية لتفعيل الضرائب الالكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2018/2019.
- 4-الدستور وجرائد رسمية:**

1. المادة 144، من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2020.
2. المادة 291، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
3. المادة 146، من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2020.
4. المادة 688، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
5. المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2020.

6. المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية،
7. المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2020.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد، 20، الصادرة بتاريخ 29 مارس 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1 Bloomberg, Jason, Digitization, And Digital Transformation: Confuse them At Your Peril 2018.
- 2 Raouya Abderrahmane, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôt, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014.
- 3 Exela technologie, Matt, Tarpey, A Brief History of Digitization, 2020.

الملاحق

ملحق رقم 1: الاستبيان.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدنا أن نقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا الاستبيان، وذلك بهدف الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة باستكمال الجانب الميداني لبحث يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات، بعنوان: " دور الرقمنة في رفع التحصيل الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي ".

لذا نرجو التكرم بتخصص جزء من وقتكم الثمين لتعبئة الاستمارة المرفقة مع مراعاة الدقة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، والذي يكون له عظيم الأثر والفائدة في الوصول الى نتائج أكثر دقة، كونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ونشكر لكم تعاونكم وحسن استجابتكم.

تقبلوا فائق الاحترام

الطلبة:

- طواهرية كمال

- بيكي محمد الحافظ

- زغدي محمد البشير

الموسم الجامعي 2023/2022

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر أقل من 30 سنة من 30 إلى أقل من 40 سنة من 40 إلى أقل من 50 سنة 50 سنة فما فوق
- 3- المؤهل العلمي: دكتوراه ماجستير ليسانس أخرى
- 4- الوظيفة (المنصب): مفتش ضرائب رئيس مصلحة محقق في المحاسبة أخرى أخرى
- 5- الخبرة المهنية: أقل من 10 سنوات من 10 إلى 20 سنة أكثر من 21 سنة.

الإجابات					العبارة	الرقم
غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا		
المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية						
					توفر كل الوسائل الإلكترونية للطرفين (المكلف والإدارة) لتوصل الفعال.	01
					تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية تما يتماشى مع التحول الرقمي.	02
					تهدف الرقمنة إلى تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال.	03
					تساهم الرقمنة في زيادة مهارات وكفاءة الموظفين لأداء وظائفهم.	04
					نمكن الرقمنة في الإدارة الجائية من سهولة الحصول على الخدمات وتسوية لوضعيات.	05
					تساهم الرقمنة في التوثيق والأرشفة الالكترونية.	06
					يوجد تواصل بين الموظفين بالادارة من خلال الشبكة الداخلية للأنترن.	07
					هناك رضا من الموظفين بالمعاملات الجبائية الالكترونية والعمل بها.	08
					تطبيق الرقمنة يحسن من مستوى فعالية الادارة الجبائية.	09

					توفر الإدارة دورات تدريبية تكوينية للموظفين من أجل استخدام الأمثل لبرامج.	10
					تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية تقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة.	11
					معقولة أسعار وسائل الرقمية لتوسيع نطاق الإستعمال والإتاحة وتنفيذ المشروع بشكله الصحيح.	12
					الوصول إلى التصريح والدفع الإلكتروني وتعميمهما يسهل عمل الإدارة والمكلف .	13
					موقع المديرية العامة للضرائب مصمم الكترونيا بشكل جيد على الأنترنت.	14
					يستطيع المكلف من حماية نماذج الوثائق القانونية و التصريحات الجبائية عن بعد بكل سهولة.	15
					يتميز الموقع الإلكتروني جبايتك بالسهولة والسرعة في الولوج اليه.	16

المحور الثاني: الحصيلة الضريبية						
					01	الرقمنة تمكن الإدارة من تحسين فعاليتها وتحصيلاتها الجبائية وتحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة.
					02	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد أداة فعالة للنحصيل الجبائي.
					03	العمل بالنظام الجبائي الإلكتروني يحد من مشاكل التهرب الضريبي.
					04	العوائد الجبائية الإلكترونية باستخدام لأنظمة الإلكترونية أفضل من استخدام الأنظمة التقليدية.
					05	يساهم الفحص الضريبي الإلكتروني في تحسين التصريحات الجبائية الإلكترونية، وضمان الشفافية والدقة في مخرجات العمل الجبائي.
					06	تعد الرقمنة ضرورة ملحة لترقية الإدارة الضريبية.
					07	السيطرة على التحصيل والوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب.
					08	توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية.
					09	ساهمت الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية.
					10	تحسين الخدمات وتسهيلها بالنسبة للمكلفين.
					11	مساعدة الإدارة للحصول على كم هائل من المعلومات عن المكلفين بالضريبة.

					12	توفير الشروط المثلى لعمل أعوان الإدارة الجبائية وتخفيفهم على رفع من مستويات التحصيل، وفقا للمعايير الدولية، والتجارب الناجحة عبر العالم.
					13	تقديم الحوافز المادية لأعوان الإدارة الجبائية تساهم في رفع الحصيللة الضريبية.

ملحق رقم 03: مخرجات معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان باستعمال برنامج SPSS

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	32	64,0	64,0	64,0
	أنثى	18	36,0	36,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	6	12,0	12,0	12,0
	سنة 40 من أقل إلى 30 من	22	44,0	44,0	56,0
	سنة 50 من أقل إلى 40 من	14	28,0	28,0	84,0
	فوق فما سنة 50 من	8	16,0	16,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

العلمي المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دكتوراه	3	6,0	6,0	6,0
	ماجستير	1	2,0	2,0	8,0
	ماستر	20	40,0	40,0	48,0
	ليسانس	15	30,0	30,0	78,0
	أخرى	11	22,0	22,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ضرائب مفتش	11	22,0	22,0	22,0
	مصلحة رئيس	8	16,0	16,0	38,0
	المحاسبة في محقق	5	10,0	10,0	48,0
	أخرى	26	52,0	52,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 10 سنوات	22	44,0	44,0
	من 10 إلى 20 سنة	12	24,0	68,0
	أكثر من 21 سنة	16	32,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
س1	50	4,14	1,069
س2	50	3,66	1,042
س3	50	4,64	,485
س4	50	4,54	,579
س5	50	4,50	,647
س6	50	4,30	,863
س7	50	3,54	1,110
س8	50	3,58	,950
س9	50	4,46	,788
س10	50	4,18	,774
س11	50	4,34	,895
س12	50	4,00	,948
س13	50	4,40	,700
س14	50	3,94	,913
س15	50	4,24	,716
س16	50	4,00	,948
ع1	50	4,42	,731
ع2	50	4,16	,866
ع3	50	4,14	,969
ع4	50	4,04	,968
ع5	50	4,08	,922
ع6	50	4,38	,725
ع7	50	4,28	,809
ع8	50	4,24	,847
ع9	50	4,00	,969
ع10	50	4,24	,771
ع11	50	4,22	,975
ع12	50	3,86	,990
ع13	50	4,00	1,309
محور1	50	4,1538	,42148
محور2	50	4,1585	,49204
N valide (liste)	50		

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,791	16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,790	13

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,870	29

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,648 ^a	,420	,408	,37864

a. Prédicteurs : (Constante), محور1

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,981	1	4,981	34,742	,000 ^b
	Résidu	6,882	48	,143		
	Total	11,863	49			

a. Variable dépendante : محور2

b. Prédicteurs : (Constante), محور1

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,016	,536		1,897	,064
	محور1	,756	,128	,648	5,894	,000

a. Variable dépendante : محور2

تمت بحمد الله